الديمقراطية الاجتماعية: المختصر الواضح 2

الاقتصاد الاجتماعي

النمو والمساواة الاجتماعية والاستدامة

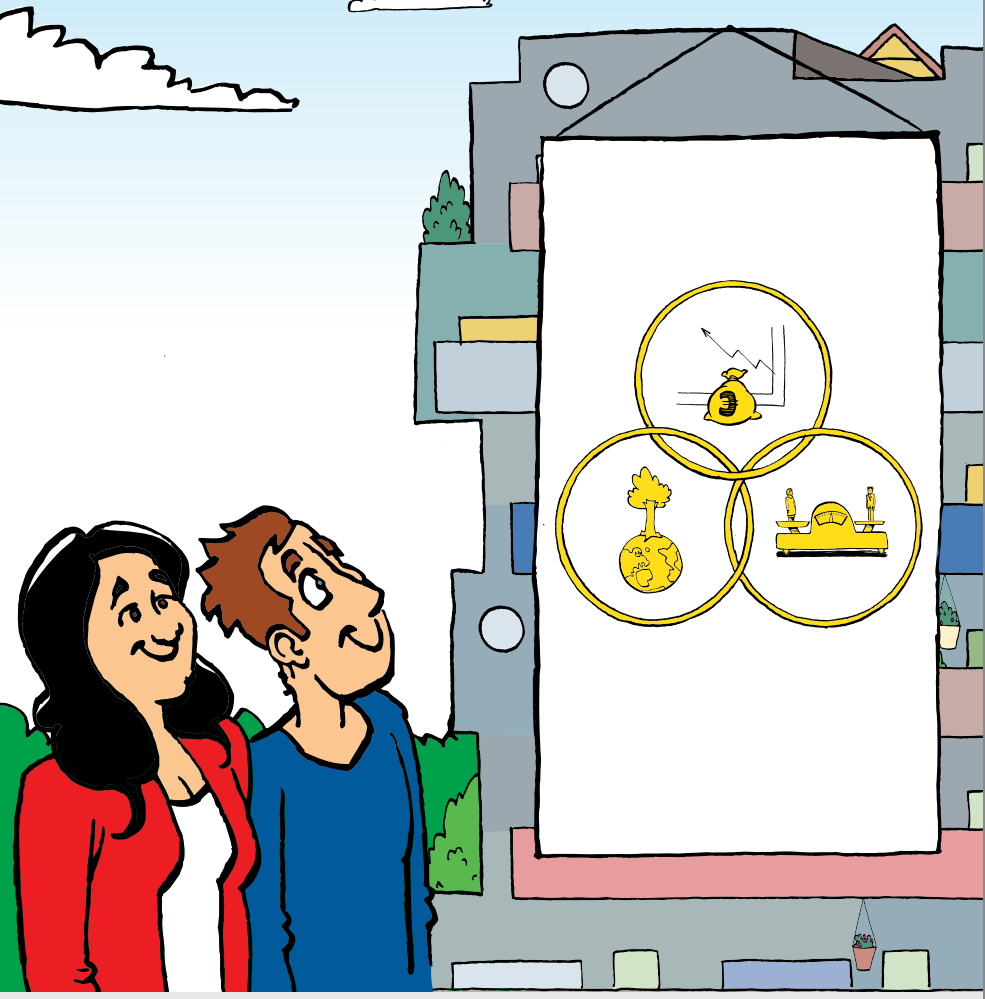

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

AKADEMIE FÜR SOZIALE DEMOKRATIE

الديمقراطية الاجتماعية: المختصر الواضح 2

الاقتصاد الاجتماعي

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(5288/10/2018)

3,306

بتشولات، تم (يمتلك حقوق النشر للأردن والعراق)
الإقتصاد الاجتماعي النمو والمساواة والاستدامة/ تم بتشولات؛ ترجمة وليام جوزيف ورد.– عمان: مؤسسة فريدريش ايبرت، 2018
ص. (98)
ر. إ. : 5288/10/2018.
الواصفات: /الاقتصاد الاجتماعي//المساواة الاجتماعية//الديمقراطية/
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

صادر عن
مؤسسة فريدريش إيبرت
قسم الأكاديمية السياسية
أكاديمية الديمقراطية الاجتماعية
بون، آيار/ مايو 2016

تحرير باللغة الألمانية: بربرا مونير، الواضح والدقيق– مؤسسة اللغة المبسطة
(Klar & Deutlich – Agentur für Einfache Sprache)
يوخن دام، أكاديمية الديمقراطية الاجتماعية
ماركوس ترومر، أكاديمية الديمقراطية الاجتماعية
الرسومات: يورين كران، أليس ويل
للتواصل: jochen.dahm@fes.de
التنسيق والجمل: يوريان فيزه، دار Spaß am Lesen ميونخ/أمستردام
الترجمة إلى اللغة العربية: إندستري أرابيك للترجمة
التحرير باللغة العربية: أمل أبو جريس، مديرة برامج، مؤسسة فريدريش ايبرت– مكتب الأردن والعراق
الطباعة: المطبعة الإقتصادية

إنّ هذا الكتاب من سلسلة المختصر الواضح مستقى من كتاب القراءة 2: الاقتصاد والديمقراطية الاجتماعية، الصادر عن مؤسسة فريدريش إيبرت.

هل ترغب في استخدام النص لأغراض تجارية؟
عليك طلب موافقة خطية من مؤسسة فريدريش إيبرت
الرقم المعياري: 978-9957-484-87-3

KLAR & DEUTLICH
Agentur für Einfache Sprache

الديمقراطية الاجتماعية: المختصر الواضح 2

الاقتصاد الاجتماعي

المحتويات

المقدمة 7

الفصل الأول: ما هو الاقتصاد؟ 10

1.1 الاقتصاد الحديث 11
1.2 أنظمة الاقتصاد 13
1.3 كيفية ترتيب هذا الكتاب 16

الفصل الثاني: التفكير في الاقتصاد 18

2.1 ثلاث نظريات اقتصادية مهمة 20
2.2 الأفكار الرئيسية للنظرية الاقتصادية 38
2.3 سياسة العرض والطلب اليوم 40

الفصل الثالث: الأنظمة الاقتصادية الحديثة 43

3.1 الرأسمالية والديمقراطية 44
3.2 الأنظمة الاقتصادية 48
3.3 اقتصاد السوق الاجتماعي 57

الفصل الرابع: ما المهم بالنسبة إلى الديمقراطية الاجتماعية؟ 59

4.1 القيم الأساسية 59
4.2 النمو 63
4.3 المساواة الاجتماعية 64
4.4 الاستدامة 66
4.5 النمو النوعي: النمو والمساواة الاجتماعية والاستدامة 68

الفصل الخامس: الاقتصاد في الدول المختلفة 71

5.1 الولايات المتحدة الأمريكية 72
5.2 بريطانيا العظمى 74
5.3 ألمانيا 76
5.4 اليابان 78
5.5 السويد 80

الفصل السادس: السياسة الاقتصادية في المستقبل 84

6.1 فكر جديد 86
6.2 العولمة 88
6.3 التغير المناخي 90
6.4 أسواق المال 92
6.5 رقمنة الاقتصاد 94

المقدمة

إن للاقتصاد أثر كبير على حياتنا، ويمكننا بفضل السياسة الاقتصادية الجيدة خلق فرص عمل آمنة تعمل على ضمان الرخاء للجميع. ولهذا السبب، تقدم "أكاديمية الديمقراطية الاجتماعية" معلومات ودورات لكل من يعمل في مجال السياسة.

هل ترغب في تحسين العالم؟ هل تشارك في الأعمال التطوعية؟ أو هل أنت ناشط في مجال السياسة؟ لدى الأكاديمية إجابات على أسئلتك واقتراحاتك للتفكر في المستقبل.

المدخل المثالي

تقدم سلسلة الديمقراطية الاجتماعية: "المختصر الواضح" مدخلًا مثاليًا لعالم أفكار الديمقراطية الاجتماعية؛ حيث نشرح في سلسلة كتب "المختصر الواضح" المواضيع السياسية المهمة بنصوص قصيرة ولغة مفهومة.

ستجدون هنا نصوصًا سهلة القراءة وأمثلة كثيرة من الحياة السياسية اليومية.

الاقتصاد

يتناول الكتاب الثاني في هذه السلسلة موضوع الاقتصاد. تسعى الديمقراطية الاجتماعية إلى تحقيق اقتصاد ناجح واجتماعي في آن واحد. علاوةً على ذلك، لا يجوز الإضرار بالبيئة.

ولهذا السبب، يجب أن تضع الدولة قواعد ذكية تحدد إطار الاقتصاد. فما هي الأفكار التي تُبنى عليها سياسة اقتصادية من هذا القبيل؟ وكيف تختلف هذه السياسة الاقتصادية عن غيرها من الأفكار؟ وما هي الإجابات التي تقدمها الديمقراطية الاجتماعية لتحديات المستقبل؟ كل ذلك، بل أكثر، ستجدونه في هذا الكتاب المفيد.

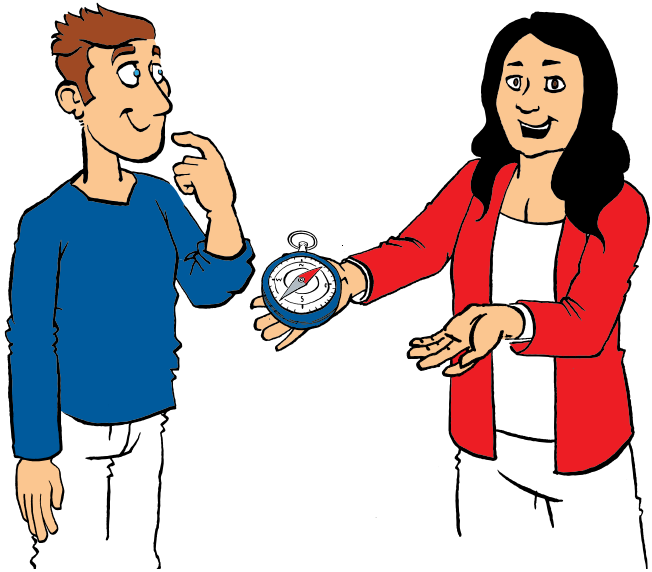

هذا يان وآنا.

يان ملتحق بالتدريب المهني.
لديه عدة أسئلة حول السياسة والمجتمع.
آنا ملتزمة بالديمقراطية الاجتماعية.
تتحدث بشغف عن الديمقراطية الاجتماعية.

نودّ أن تختار طريقك بنفسك

البوصلة هي رمزنا، فالبوصلة أداة للمسافرين عبر البحار. وبفضلها، يجد المسافر طريقه.

ترغب الأكاديمية في مساعدة الناس في تقرير مسارهم السياسي، ومن دواعي سرورنا أن تساهم هذه السلسلة في ذلك.

ستكون السياسة في أفضل حالاتها عندما يشارك الكثيرون في العمل والتفكير.

يوخن دام

المدير

أكاديمية الديمقراطية الاجتماعية

ماركوس ترومر

مدير المشروع

كتاب القراءة حول الديمقراطية الاجتماعية

AKADEMIE FÜR SOZIALE DEMOKRATIE

لماذا نستخدم لغة الحياة اليومية؟

نريد أن يفهم الجميع الديمقراطية الاجتماعية.

لذلك تم إعداد سلسلة "المختصر الواضح" بلغة سهلة وبسيطة.

نريد أن يفهم الجميع أهداف الديمقراطية الاجتماعية.

ولذلك، أعددنا سلسلة "المختصر الواضح" بلغة سهلة ومفهومة.

الفصل الأول

ما هو الاقتصاد؟

ما هو الاقتصاد بالضبط؟

لكلمة "اقتصاد" معانٍ مختلفة:

فقد يُقصد فيها أحيانًا الحانة أو الفندق على زاوية الشارع، حيث يمكن أن يتناول المرء الطعام وأن يشرب الشراب. لكن ليس هذا هو المعنى المقصود هنا.

ما هو موضوع الاقتصاد؟

نقصد بالاقتصاد في هذا الكتاب الكلمة بمعناها العلمي، أي الشركات والعمّال والمستهلكين. فيتكوّن اقتصاد كلّ بلد من جميع الشركات والناس معًا. وللدولة أيضًا أهمية كبيرة في الاقتصاد.

ما هو النشاط الاقتصادي؟

يصنّع صاحب شركةٍ ما منتجًا، وقد يكون المنتج سيارة أو حذاء، أوقد يقدم خدمة، مثل قص الشعر على سبيل المثال. ويشتري الآخرون هذه المنتجات أو يستخدمون الخدمات. فقد يذهبون للحلاق لحلاقة شعرهم مثلًا. وهذه كلها أنشطة اقتصادية.

1.1

الاقتصاد الحديث

أين يتواجد الاقتصاد؟

للاقتصاد عدة مستويات وهي:

- في جميع أنحاء العالم، مثلًا بين الشركات من بلدان مختلفة.
- في مناطق معيّنة، مثلًا منطقة الاتحاد الأوروبي.
- على المستوى الوطني، مثلًا في الأردن أو ألمانيا.
- على مستوى الولايات، مثلًا في ولاية شمال الراين وستفاليا في ألمانيا.
- في مدينة أو قرية.
- في ورشة أو شركة.
- في منزل، عندما تشتري الأسرة بكميات كبيرة.

متى يكون الاقتصاد ناجحًا؟

يعتمد نجاح الاقتصاد على عدة عوامل. فيمكن لنا التأكد من خلال عدة مجالات ما إن كان الاقتصاد على ما يرام، وعلى سبيل المثال:

- **الازدهار والنمو**

  هل يملك المواطنون والشركات ما يكفيهم للعيش ويبقى لديهم فائض؟ هل يتم تصنيع وعرض كميات أقل أو أكثر من السابق؟

- **المساواة الاجتماعية**

  هل يحصل الجميع على الفرص نفسها أم يتم تفضيل عدد قليل؟ هل يتم توزيع الدخل بشكل عادل؟

- **الاستدامة**

  هل يراعي الاقتصاد البيئة؟ أم يتم استغلال وتخريب المواد الخام والطبيعة بلا هوادة؟

هل ترغب في معرفة المزيد ؟ هنا تصل إلى الفيلم.

ما هي الديمقراطية الاجتماعية: اقتراح

http://www.fes-soziale-demokratie.de/filme.html

هل ترغب في المزيد من المعرفة؟

يمكنك الوصول مباشرةً إلى الفيلم عبر الهاتف الجوال من هنا:

قم بمسح ضوئي لهذا الرمز من خلال تطبيق عبر المسح الضوئي، على سبيل المثال:

QR-Barcode-Scanner أو *Scanlife*

1.2
أنظمة الاقتصاد

من الممكن أن يعمل الاقتصاد في كل بلد بحسب **نظام** مختلف.

النظام
هو كلٌّ مركّب من أجزاء منفردة. وتعمل كل من هذه الأجزاء المنفردة لصالح نفسها ولكنها تعمل مع بعضها البعض. وقد يكون النظام تصرفًا معيّنا أيضًا.

الموسيقى
سنبدأ بمثال صغير. يمارس عازف الموسيقى فنّ العزف أحيانًا مع الآخرين، أي في فرقة جاز أو في أوركسترا كلاسيكية على سبيل المثال. وبذلك، يجتمع عدد كبيرمن العازفين مع آلاتهم الموسيقية المختلفة معًا.

ولكن هناك بعض الأسئلة التي تحتاج إلى التوضيح. ما هي الموسيقى التي ينبغي عزفها؟ ما هي الآلات المشارِكة في العزف؟ أين يجلس كل مشارك؟ متى وأين دور كل واحد منهم؟ القواعد التي يضعها العازفون معًا يمكن أن تسمّى نظامًا. فالنظام الذي يتم اختياره مهم جدًا بالنسبة للعازفين وللموسيقى نفسها أيضًا.

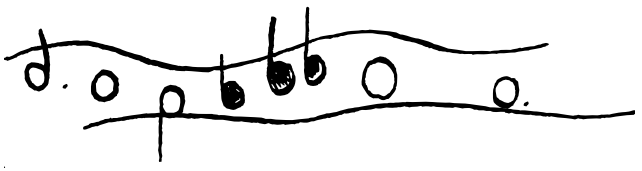

لنأخذ مثال عازف منفرد، ألا وهو عازف الكمان الأجهر أو التشيلّو. يمكن أن يعزف هذا الأخير في فرقة جاز كما في أوركسترا كلاسيكية.

في فرقة الجاز، يكون عزفه تلقائيًا ومرحًا.

أما في الأوركسترا، فيكون حذِر ومتفكّر.

وهكذا يعمل الاقتصاد، فلديه عدة أنظمة. فبدلًا من العازف، يقوم كل من الدولة والشركات والعمّال **والمستهلكين** بدوره.

المستهلكون

يقصد بهذا المصطلح نحن جميعًا عندما نذهب للتسوق مثلًا.

فهؤلاء هم العازفون، ولكنهم لا يعزفون في أوركسترا أو فرقة، بل في **السوق**.

السوق

هو مصطلح اقتصادي، ويُقصد به العرض والطلب، لجميع السلع والخدمات تقريبًا.

فعلى سبيل المثال، سوق السيارات المستعملة، ويشكّله كل الناس الذين يبحثون عن سيارات مستعملة من جهة، وجميع التجار والأفراد الذين يعرضون سيارةً أو أكثر للبيع.

يقرر النظام الاقتصادي الأدوار التي تلعبها الدولة والشركات والعمال والمستهلكون، ولذلك توجد فروقات كبيرة بين الأنظمة، تمامًا مثلما هو الحال بين فرقة الجاز والأوركسترا.
وسوف ندرس في هذا الكتاب أنظمة اقتصادية مختلفة ونبيّن مزاياها وعيوبها.

1.3

كيفية ترتيب هذا الكتاب

تحدثنا في **الفصل الأول** عن **الاقتصاد**، وتعرفنا إلى بعض المصطلحات مثل "النظام". والآن، سنرى كيفية ترتيب هذا الكتاب.

يتناول **الفصل الثاني** نظرية الاقتصاد. ماذا كتب **المفكرون الكبار عن الاقتصاد**، وماذا قالوا فيه؟ حتى اليوم، لا يزال ثلاثة كتاب يتمتعون بأهمية خاصة، وهم آدم سميث وكارل ماركس وجون مينارد كينز.

ويتناول **الفصل الثالث** **الأنظمة الاقتصادية الحديثة**. ما هي العلاقة بين الرأسمالية والديمقراطية؟ ما هي الأنظمة العاملة في أوروبا؟ وما هو نمط اقتصاد السوق الاجتماعي الألماني؟

أما **الفصل الرابع** فيدور حول سؤال: **ما هو المهم بالنسبة إلى الديمقراطية الاجتماعية؟**
وتتمحور الإجابة حول القيم الأساسية للديمقراطية الاجتماعية، وهي: الحرية والعدالة والتضامن.

أما **الفصل الخامس** **فيتناول الاقتصاد في دول محتلفة**. ما هي الأنظمة الاقتصادية المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان والسويد؟ كيف تعمل السياسة الاقتصادية هناك مقارنةً بألمانيا؟ ماذا يمكننا أن نتعلم من ذلك؟

وفي الجزء الأخير، وهو **الفصل السادس**، سوف نلقي نظرةً على **سياسة اقتصادية للمستقبل**. فعالمنا يتغير بسرعة، بل بدأنا الآن نواجه تحديات جديدة. فما هي الإجابات التي تقدمها الديمقراطية الاجتماعية لذلك؟

التفكير في الاقتصاد

يمكن لمن يودّ التعمّق في الاقتصاد أن يبحث عن المساعدة لدى بعض المفكرين الكبار.

وفي هذا الفصل، سوف نطّلع على رؤى ثلاثة مفكرين كبار، وهم آدم سميث وكارل ماركس وجون كينز. وقد ابتكر المفكرون الثلاثة نظريات اقتصادية خاصة بهم. وكانت هذه **النظرية** آنذاك الإجابة لمشكلة راهنة في أيامهم.

النظرية

تحاول النظرية أن تصف العالم بأفضل طريقة ممكنة. وعندما تكون نظرية ما صحيحة، يمكن ان يستخدم المرء افتراضاتها للتنبؤ بالمستقبل، على سبيل المثال، ما إذا كان برنامج معين مفيدًا أم مُضرًّا للاقتصاد.

لماذا بقيت نظريات سميث وماركس وكينز حاضرةً حتى اليوم؟
ثمة أسباب وراء ذلك:

مفكرون كبار ومصطلحات معروفة.
يعود أصل الكثير من المصطلحات الاقتصادية لهؤلاء المفكرين الثلاثة. فنستخدم كلماتهم باستمرار من دون معرفة المقصود منها. فعلى سبيل المثال، ما المقصود بـ"يد السوق الخفية"؟ ستكتشف ذلك بعد قراءة هذا الفصل.

من يعرف النظرية يجد حججًا أقوى.
يستخدم الكثير من السياسيين أفكار هؤلاء المفكرين الثلاثة لتبرير سياستهم، فيزعمون: "قال سميث آنذاك"، أو يقولون: "أثبت ماركس بالفعل أن..."

فمن يفهم النظرية يعرف مباشرةً إن كانت الحجج صحيحةً أم لا. لذلك، يستحق الأمر معرفة ماذا قال آدم سميث بالفعل. ويستخدم مؤيدو النظرية الاجتماعية أفكار المفكرين الثلاثة. فلنظريات جون كينز أهمية خاصة في الديمقراطية الاجتماعية.

ثلاث نظريات اقتصادية مهمة

كتب آدم سميث نظريته في القرن الثامن عشر. وأنتج كارل ماركس عمله في القرن التاسع عشر، لكنّ أفكار جون كينز أتت في القرن العشرين.

وبالطبع، هناك عدة نظريات حول الاقتصاد، ولكن كل من الثلاثة الكبار، أي سميث وماركس وكينز، وصف نظريةً لها أهميتها الخاصة. ولنظرياتهم تأثير كبير على النظريات الاقتصادية حتى يومنا هذا.

هل ترغب في معرفة المزيد؟
كتاب القراءة للديمقراطية الاجتماعية
الاقتصاد والديمقراطية الاجتماعية، الفصل الثاني والفصل الثالث (2009)

آدم سميث

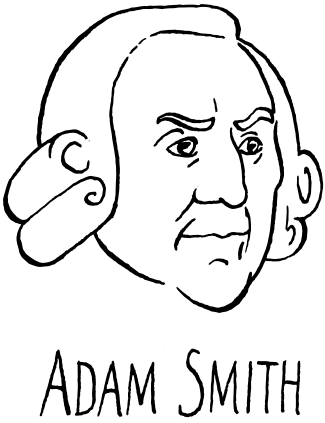

الفترة الزمنية: حول عام 1750
المسألة: الملوك يقيّدون الاقتصاد والتجارة
الهدف: اقتصاد حر وتجارة حرة

مثال للديمقراطية الاجتماعية:
التجارة الحرة والاقتصاد الحر أفضل من الانغلاق واقتصاد الدولة.

عاش آدم سميث في القرن الثامن عشر في اسكتلندا، وكان الملك آنذاك يتمتع بالسلطة الكاملة، بل كان يملي المنتجات التي ينبغي على أتباعه صناعتها. ويمكن تلخيص رأي الناس حول التجارة مع البلدان الأخرى آنذاك على الشكل التالي:
يمكن أن تكسب دولةٌ ما فقط ما تخسره دولة أخرى. ولذلك، كانت تكاليف الجمارك مرتفعةً عندما يجلب التاجر سلعًا من الخارج إلى بلده. وكان ينبغي على التجارة والاقتصاد ملء خزينة الملك، حتى يتمكن من دفع مصاريف حياته المليئة بالاحتفالات.

فطوّر آدم سميث نظريته كردّة فعل على ذلك، أي طريقة تصرُّف الملك. ولم يكن هناك دولة حديثة في ذلك الوقت، بل ملك مبذّر. ولذلك، انتقد سميث في نظريته الدولة نقدًا لاذعًا، حيث قال:
إنّ الهدف من الاقتصاد ليس زيادة ثروة الملك ، بل تأمين الرفاهية للجميع.

كيف يمكن للمرء الوصول لهذه الحالة من الازدهار العام؟
حدد آدم سميث لذلك ثلاثة شروط:

الشرط الأول: عندما نسعى جميعنا من أجل المصلحة الخاصة والملكية، كلٌّ منّا لصالحه، فذلك مفيد للجميع في كل حال. وهذا ما نسمّيه اليوم السعي وراء الربح.

الشرط الثاني: كان سميث يرى أن تقسيم العمل إلى عدة خطوات من الأمور الحسنة، حيث يقوم كل شخص بالمهمّة التي يجيدها، وهذا ما يسمّى اليوم بتقسيم الأعمال (تقسيم الأدوار).

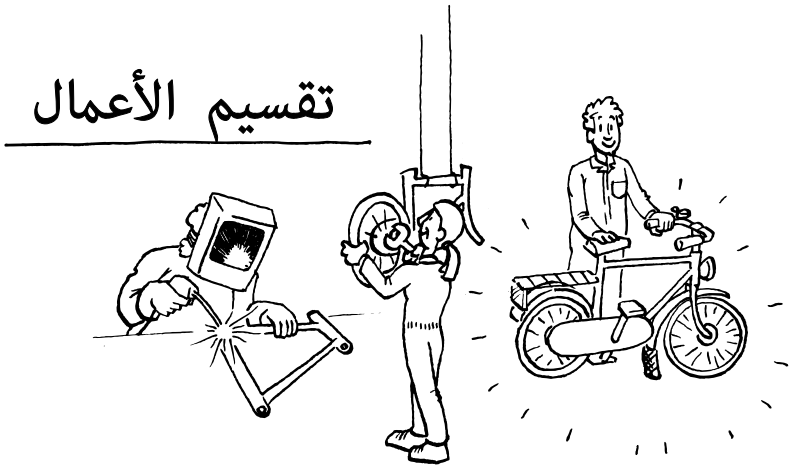

واستعان سميث لتوضيح ذلك في مثال مصنع الدبابيس ليشرح نظرية تقسيم الأعمال. وقد يُقصد اليوم بتقسيم الأعمال في مصنع السيارات مثلًا قيام العامل الأول بتركيب المصابيح والثاني بتركيب عجلة التحكم.

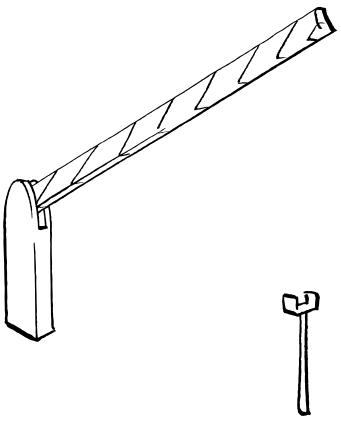

الشرط الثالث: قال سميث: حرية التجارة أمرٌ جيّد.
عندما يُسمح لكل شخص بممارسة التجارة والمنافسة، من دون أي تحكّم من أي سلطة عليا، فهذا أمرٌ جيّدٌ. ويُقصد بذلك اليوم التجارة والمنافسة.

أراد سميث دفع الاقتصاد الراكد في القرن الثامن عشر، فلذلك كتب كتابه "ثروة الأمم". ودافع في ذلك الكتاب عن توسيع **الرأسمالية**.

الرأسمالية

الرأسمالية هي نظام اقتصادي، يملك الأفراد فيه مالهم وسلعهم الخاصة، وتكون كل وسائل الإنتاج فيه ملكيةً خاصةً أيضًا، كالآلات في المصانع على سبيل المثال.

ولا تحدد الدولة ما يتم إنتاجه وما يتم بيعه، بل تقوم الشركات بتصنيع ما تستطيع بيعه على أكمل وجه.

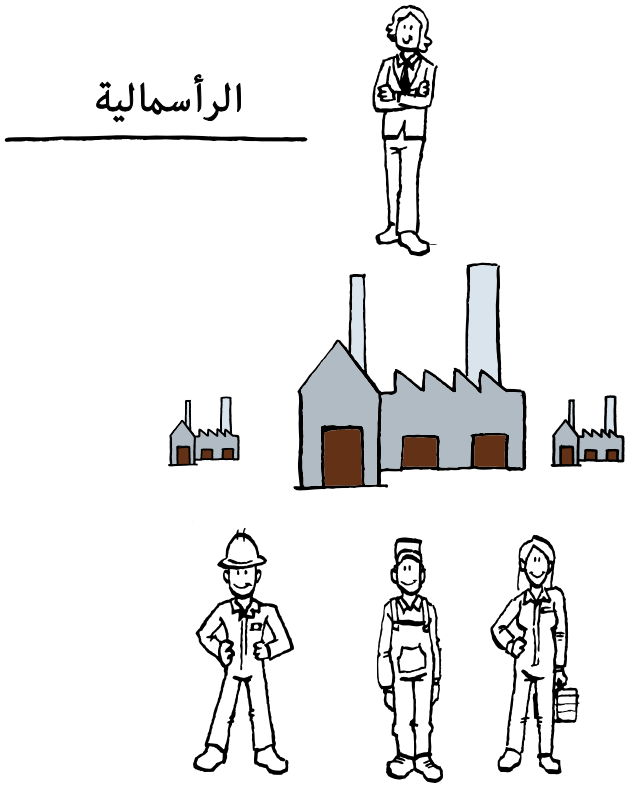

ويمكن تلخيص كتاب سميث بما يلي:
من أجل تحقيق الازدهار للجميع، يجب على الدولة عدم التدخل بقدر الإمكان.

وعلى الدولة تحمّل المسؤولية في بضعة أمور مثل:

- الأمن العام: كالشرطة مثلًا.
- الدفاع: كالجيش مثلًا.
- الأمان القانوني: كالقضاة المستقلين مثلًا.
- البنية التحتية: كالشوارع مثلًا.
- التعليم: كالمدارس مثلًا.

أما غير ذلك من الأمور- والتجارة بالدرجة الأولى - فيمكن أن يرتبها السوق بنفسه، بحسب قول سميث. فالناس أحرار ولا يتحملون مسؤولية أحد سوى أنفسهم، ويعاملون بعضهم البعض معاملةً حسنة، ولا يحتاجون إلى قواعد آتية من الأعلى.
فالتجارة الحرة ناجحة بفضل **يد السوق الخفية.**

يد السوق الخفية

اليد الخفية هي من أفكار آدم سميث. فكان يرى أن جميع الناس يسعون إلى الربح لأنفسهم بحكم طبيعتهم. فالإنسان يريد الأفضل لنفسه وليس للمجتمع كله، وهذا أمر مقبول بحسب سميث. فعندما يهتمّ كل شخص بنفسه، يكون يعتني بالسوق من خلال العرض والطلب ويحقق مكاسب أكبر للجميع. وبحسب رأي سميث يستفيد، المجتمع ككل في النهاية.

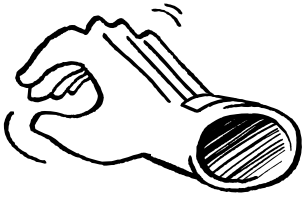

اشتهرت أفكار سميث جدًا، وتم تطبيقها سريعًا. ففي القرن التاسع عشر، أثّرت نظريته في التجارة الحرة والتصنيع السريع والنمو الكبير.

وظلت النظرية تحظى بتقدير كبير في علم الاقتصاد حتى الأزمة الاقتصادية العالمية التي وقعت عام 1929، ولكن اليد الخفية عجزت عن تفسير الأزمة العميقة والبطالة الجماعية. ونتيجةً لذلك، غيّرت الكثير من الدول سياساتها الاقتصادية، وبدأت الدولة في ممارسة المزيد من التأثير على سوق العمل، وبدأت في خلق فرص عمل عن طريق مشاريع كبيرة مثل تعبيد الشوارع.

وعادت الشعبية لنظريات سميث مرةً ثانية في الثمانينيات من القرن الماضي في أمريكا وبريطانيا بالدرجة الأولى، إذ قال بعض الساسة المحافظين مثل مارغريت تاتشر ورونالد ريغن: "الدولة لا تساهم في حل المشاكل، بل الدولة نفسها هي المشكلة".

كارل ماركس

الفترة الزمنية: حوالى عام 1850
المسألة: التصنيع واستغلال العمال
الهدف: تحسين حياة العمال، الثورة

مثال للديمقراطية الاجتماعية:
العمل الجيد

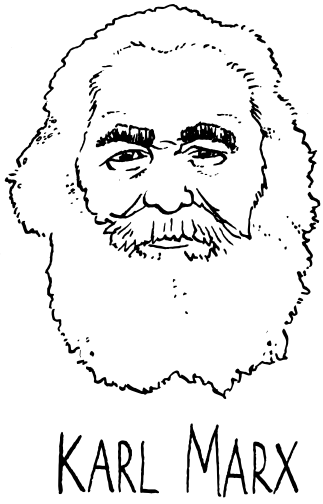

عاش كارل ماركس في ألمانيا في القرن التاسع عشر، وكان فليسوفًا يمتهن الصحافة. رأى ماركس العواقب السلبية للتصنيع السريع في أوروبا، كالأعمال ذات الأجر المنخفض وساعات العمل الطويلة وعمالة الأطفال والمساكن السيئة والمزدحمة والفقر المتزايد.

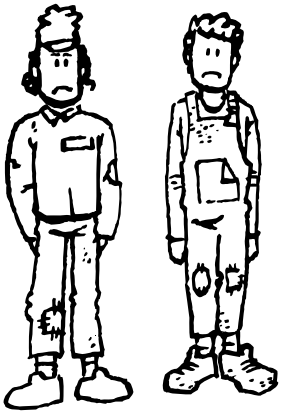

فانتقد ماركس بالدرجة الأولى وضع العمال ورأى الظروف المعيشية السيئة للعديد من الناس، ووصف الوضع بكلمات مثل الاستغلال والإفقار. ورأى أن كلاهما نتيجة مباشرة للرأسمالية.

وكان كتاب ماركس "رأس المال" من أهم أعماله، أما أشهرها فهو **"البيان الشيوعي"** الذي ظهر عام 1848 وكان له أثر كبير على السياسة.

الشيوعية

الشيوعية هي نظام اقتصادي، تعود فيه الملكية للجماعة وليس للأفراد.

وتقرر الجماعة ما يتم صناعته. فعلى سبيل المثال، تعدّ الجماعة الخطة للسنوات الخمس القادمة. وهذا يسمّى بالاقتصاد المُخطط، وعلى الشركات الالتزام به، ولا مجال فيه للمرونة.

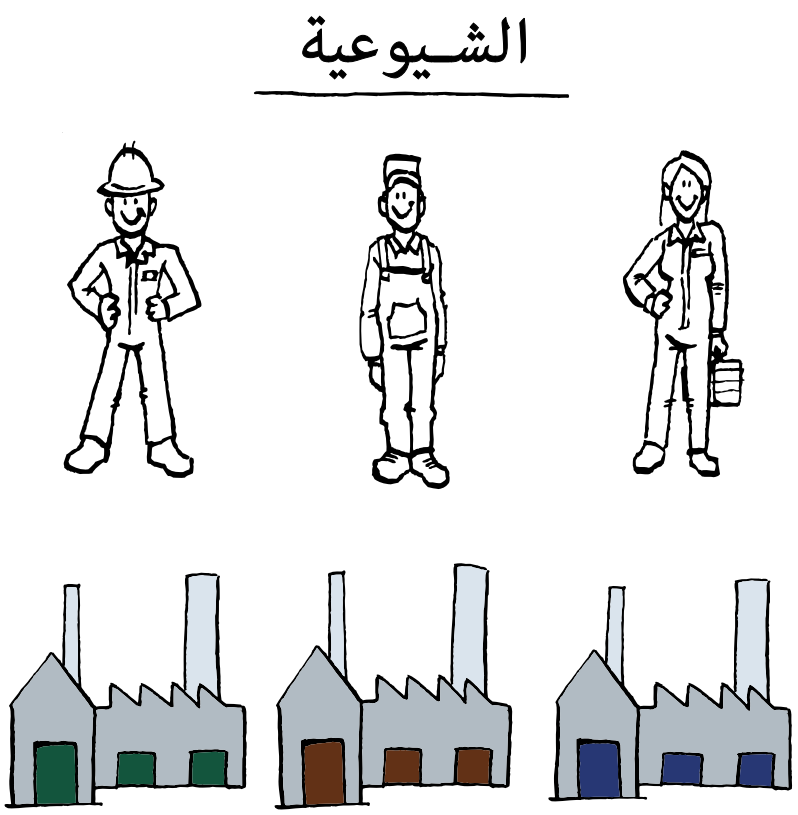

يمكن وصف أفكار كارل ماركس على الشكل التالي:
ينبغي على أصحاب المصانع دفع المال أولًا لبناء المصنع، وشراء المواد الخام، ودفع رواتب العمال من أجل كسب المال. ولكن بمجرد بيع المنتجات، يكسب المالك المال. الربح هو الفرق بين التكاليف وسعر البيع. وهو في الغالب أكبر بكثير مما يكسبه العامل كأجر مقابل عمله.

يسعى الملّاك من خلال المنافسة مع الشركات الأخرى إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح، ولذلك يحاولون المحافظة على أقل قدر من التكاليف. ولذلك، يفرضون على العمال ساعات عمل طويلة ويدفعون لهم أقل أجر ممكن. وبذلك تظل أرباحهم في ازدياد في الوقت الذي يزداد فيه وضع العمال سوءًا. ومن يقدّم شكوى يُطرد. وسمّى ماركس ذلك "إفقار العمال".

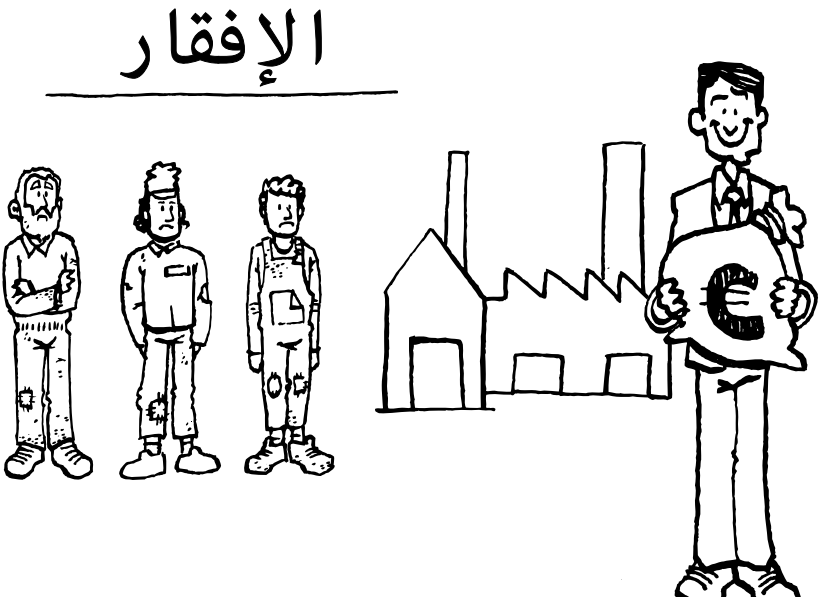

ومن خلال تقسيم العمل إلى خطوات متخصصة، يمكن لكل عامل إنجاز مهام صغيرة، فيقوم كل يوم بالعمل الممل نفسه. ولا يعرف العامل المنتج النهائي معرفةً جيدة، بل يظل المنتج النهائي غريبًا بالنسبة إليه. وسمّى ماركس ذلك "اغتراب العمل". وبذلك، تؤدي الرأسمالية وكذلك السوق الحر إلى الاستغلال والتعاسة، بينما تؤدي المنافسة وظروف العمل الصعبة إلى البطالة والفقر، فيزداد الأغنياء ثراءً، ويزداد الفقراء فقرًا.

اغتراب

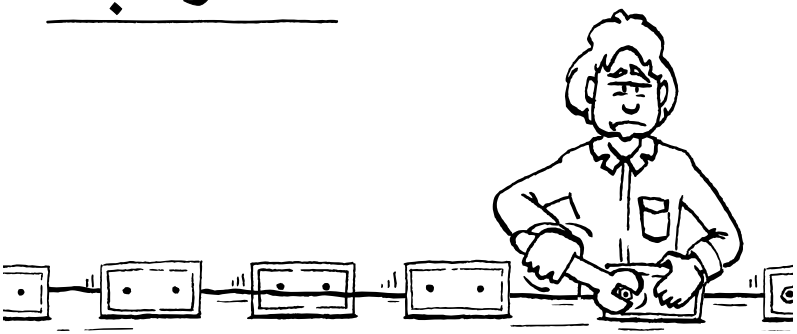

أما بالنسبة لآدم سميث فكان تقسيم الأعمال والمنافسة مصدر الثراء والتقدم. (راجع الصفحة 22)، ولكن الظروف نفسها كانت بالنسبة لماركس سببا للاستغلال والاغتراب.

وكان ماركس يرى أصحاب المصانع يسيطرون على «الثروة»، أي المصانع والمنتجات والمال. ويوظفون ثروتهم فعليًا من أجل المزيد من الرفاهية لأنفسهم. فيقومون هم وغيرهم من المالكين بتشكيل طبقة منفصلة بحسب ماركس، وتسمى بـ«طبقة المُلّاك».

لا يملك العمال أي ثروة، فليس لديهم لا مصانع ولا مال ولا سلطة. فلا يمكنهم بيع شيء سوى القوة العاملة التي يمثلونها. ولطالما كانت أجورهم متدنية، إذ يتم استغلالهم ويشكلون طبقة من لا أملاك لهم، أي طبقة المُعدمين.

وسمّى ماركس هذا النظام بـ"مجتمع الطبقات".

يا عمّال العالم اتّحدوا!

إضافةً إلى ذلك، كان ماركس السبّاق في قوله: الرأسمالية تجلب أزمات متكررة. ويقول الكثيرون إنه كان على حق. فالرأسمالية غير مستقرة دائمًا، وهذا ما بيّنته الأزمة المالية الكبيرة التي بدأت عام 2008.

فبحسب ماركس، إن الرأسمالية المجحفة والمعرضة للأزمات من شأنها أن تقود العمال الذين يتم استغلالهم نحو اتجاه واحد فقط، ألا وهو الثورة!

ودعا ماركس في كتاب البيان الشيوعي إلى كسر قوة الملّاك، واقترح لذلك عدة تدخلات محتملة من أجل التغيير:

- حظر جميع البنوك، ليكون هناك عوضًا عن ذلك بنك وطني يقرر من يقترض المال. ويجب أن تعود ملكية جميع شركات المواصلات للدولة.

- يتم تأميم الشركات الكبيرة والمزارع والمصانع وأدوات الإنتاج وتصبح ملكًا للدولة. وتقرر الدولة كيفية تشغيلها بدلًا من ترك القرار للسوق الحر.

وكان هدف ماركس الأسمى تحقيق مجتمع بدون طبقات وبدون ملكية خاصة.

وقد طوّر مفكرون آخرون مثل فريدريك إنجلز أفكار ماركس. فقال إنجلز: "يجب ألا يتم تأميم جميع المصانع. فهذا يمنح الدولة قوةً أكثر من اللازم. وعلى المدى الطويل، ستبدأ الدولة باستغلال المواطنين".

اندلعت الثورات فعليًا في دول مختلفة في القرن العشرين، ونتج عنها أنظمة سياسية جديدة كانت ترغب في تحقيق أفكار ماركس.

وصارت بعض الدول مثل روسيا والصين وكوبا وغيرها محكومةً من قبل حزب واحد منذ عقود، وينبغي أن يهتم هذا الحزب بمصالح العمال.

واتخذت الأنظمة السياسية الجديدة أسماءً مختلفة، كالشيوعية والماركسية اللينينية، أو حتى الماوية. وبعد الحرب العالمية، كان في أجزاء من ألمانيا بقايا جمهورية اتحادية مستلهمة من ماركس لفترة طويلة.

وبعد الحرب العالمية الثانية، وقع الجزء الشرقي من ألمانيا ولأكثر من أربعين عامًا تحت سيطرة روسيا، أي الاتحاد السوفييتي آنذاك، وكذلك كانت الجمهورية الألمانية الديمقراطية جمهورية حزب واحد. فكان الحزب يدير الدولة والسياسة والاقتصاد والمجتمع كله، حتى أنه تم تغيير اسم مدينة كيمنتس لتصبح مدينة كارل ماركس.

إلا أنّ الاشتراكية القاسية في ألمانيا الشرقية لا علاقة لها بأفكار كارل ماركس. فانهار النظام في الثمانينيات، حيث أصيب الاقتصاد والنظام السياسي بالإفلاس. وأدى ذلك إلى ثورة شعبية سلمية وإزالة الحدود بين شرق أوروبا وغربها وإعادة توحيد ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية في أكتوبر 1990.

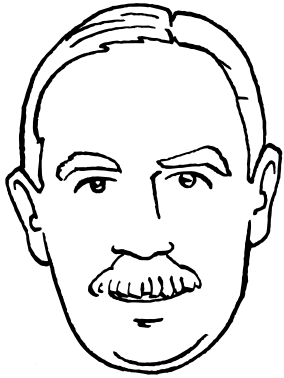

جون مينارد كينز

الفترة الزمنية: 1930
المسألة: الأزمة الاقتصادية وظهور الدكتاتورية
الهدف: استقرار الاقتصاد، خلق المزيد من فرص العمل.

مثال للديمقراطية الاجتماعية:
الاقتصاد الموجه

جون مينارد كينز عالم اقتصاد بريطاني عاش في النصف الأول من القرن العشرين. بحث كينز عن أرضية مشتركة بين أفكار آدم سميث وكارل ماركس، وأراد أن يستخدم قوة السوق الحر، ولكن ليس بأي ثمن. فيعتبر كينز أنه ينبغي إدارة السوق من قبل الدولة. ويمكن وصف أفكار كينز على الشكل التالي:

للرأسمالية جوانب حميدة: فهي فعّالة وكفوءة، ولكن لها جوانب سيئة مثل عدم الاستقرار.

وفي أواخر العشرينيات وقعت الأزمة بالفعل. ففي عام 1929، عاش الأمريكيون الجمعة السوداء، حيث حدث الانهيار الكبير لسوق البورصة في نيويورك. ونتيجةً لذلك، انهار الاقتصاد في دول أخرى أيضًا.

فاليد الخفية للسوق التي تحدّث عنها آدم سميث لم تعد تعمل، وقال الناس: إنها خفية لأنها قد تكون غير موجودة أصلًا.

وفقد ملايين الناس في ألمانيا وظائفهم أيضًا، ولم يتمكنوا بعدها من كسب المال، فتراجعت قدرتهم الشرائية وتضاءل الاقتصاد وضعف.

سمّى كينز ذلك بـ"**دوامة الاقتصاد**".

دوامة الاقتصاد:

تضطر الشركات إلى الإغلاق.
يفقد الناس وظائفهم.
يقل الإنتاج باستمرار.
ذلك يفقد الناس الأمان.
يريد الناس الادخار بدلًا من الإنفاق.
وهذا ما يسمّى بـ"ادخار الخوف".
وعندما ينفق الناس القليل،
يشترون منتجات أقل.
وتضطر الكثير من الشركات إلى الإغلاق.
ويتم تسريح عدد كبيرمن العمال.
وتزداد محاولات التوفير، وهلمّ دواليك.
وهذا قد يؤدي إلى أزمة اقتصادية عميقة وطويلة الأمد.

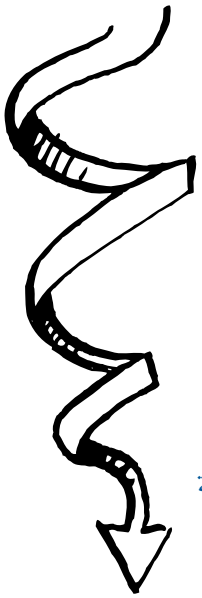

هل يمكن أن تسير الأمور بطريقةٍ مختلفة؟
نعم، هذا ما يجيب به كينز، ولكن عندما تتدخل الدولة.

إذا لم يقدر الاقتصاد على التعافي لوحده، يجب أن تقوم الدولة بمساعدته. ويمكن أن تقدم الدولة **برامج إنعاش اقتصادية**، حيث يمكن أن تقوم ببناء المدارس والشوارع، أو تقدم الهبات عندما يقوم مواطن بشراء سيارة جديدة.

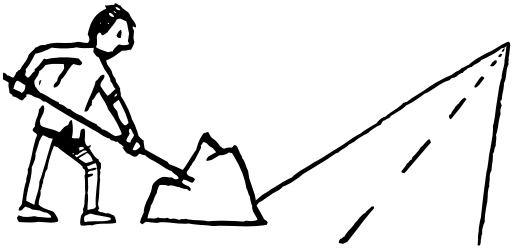

برنامج إنعاش اقتصادي

كلمة "إنعاش" هنا كلمة أجنبية، وهي مصطلح يصف حالات صعود وهبوط والاقتصاد، حينما تتناوب المراحل السيئة والجيدة. برنامج الإنعاش الاقتصادي هو برنامج حكومي يعيد تنشيط الاقتصاد.

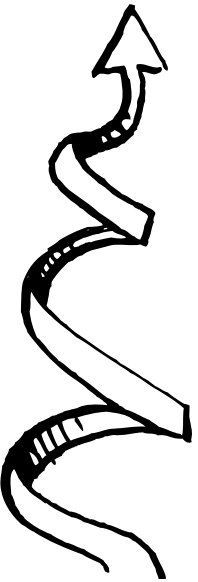

وبذلك، يتم خلق فرص عمل جديدة، ويكون لدى الناس مصادر للدخل من جديد. وكذلك يمكنهم صرف المزيد من المال. وسيكون هناك حاجة للمزيد من السلع، ومن أجل إنتاج هذه السلع، توظف الشركات المزيد من العمال، وهكذا تبدأ السلسلة المتصاعدة.

لاقت أفكار كينز قبولًا جيدًا في السياسة. ففي الولايات المتحدة، تم تطبيق نموذجه الاقتصادي عمليًا وسياسيًا: فمنذ عام 1933، تقوم الدولة ببناء عدد كبيرمن الشوارع والسدود والمدارس.

وبقي نموذج كينز الدليل إلى السياسة الاقتصادية في عدد كبيرمن البلدان لأكثر من أربعين عامًا، وحظيت أفكاره في ألمانيا بالأهمية أيضًا، إلا أنها فقدت شعبيتها في السبعينيات.

وبدأت البرامج الحكومية تفقد فعاليتها السابقة. فمن جهة، راكمت الدول في أوقات الأزمات ديونًا لم تتمكن من تسديدها في أوقات الرخاء. ومن جهة أخرى، لم يكن من السهل أن تقوم الدولة وحدها بتقوية الاقتصاد. فالأنظمة الاقتصادية للدول نشأت مع بعضها البعض، وأصبحت برامج الدعم تساهم في نمو الاقتصاد في الدول الأخرى وليس في الدولة الأم. علاوةً على ذلك، ارتفعت أسعار النفط في السبعينيات ارتفاعًا هائلًا، ما ولّد مشاكل كبيرة.

وأرادت دول كثيرة العودة لنموذج آدم سميث – يجب ترك السوق ليعمل لوحده – ولكن منذ وقوع الأزمة الاقتصادية عام 2008، اختلفت الأمور. فقد أفلس الكثير من البنوك، وكانت البنوك قد أقرضت الكثير من الأموال ولكنها لم تتمكن من استرجاعها. وتدخلت الدول وأنقذت البنوك، ولكن الأزمة أصابت الاقتصاد كله، وما زلنا إلى يومنا هذا نعاني من آثارها.

ومنذ ذلك الوقت، رجع الكثير من السياسيين لأفكار كينز، إذ رغبوا أن يكون للدولة المزيد من التأثير وأن تضع قواعد لعمل السوق.

برامج الإنعاش الاقتصادي الناجحة

تم إطلاق عدد كبير من برامج الإنعاش الاقتصادي المختلفة في ألمانيا بحسب نموذج كينز، ومنها على سبيل المثال منحة شراء سيارة جديدة، وعلاوات قصيرة الأجل، وبناء الشوارع.

ففي حالة منحة شراء سيارة جديدة مثلًا، تدفع الدولة مبلغًا من المال عندما يقرر شخص ما شراء سيارة جديدة، وهذا يعني حماية صناعة السيارات في الأوقات العصيبة.

أما العلاوات قصيرة الأجل فهي عبارة دعم حكومي يتم تقديمه للشركات التي تحافظ على موظفيها رغم معاناتها من الأزمة.
وعندما يكون لدى الشركات المزيد من عقود العمل، يمكنها حينئذ الاستمرار بمفردها، فلن تحتاج إلى توظيف وتدريب عمال جدد. وبذلك تستفيد الشركات والعمال أيضًا.

أما مشاريع البناء الحكومية فهي مهمة أيضًا. فعندما تقوم الدولة ببناء الشوارع في وقت الأزمات، تعمّ الفائدة على العمال والشركات التي تبني الشوارع. وعندما تنفق الشركات وينفق العمال الأموال، يساعد ذلك بشكل غير مباشر بقية الاقتصاد في الدولة.

الأفكار الرئيسية للنظرية الاقتصادية

لا تزال أفكار سميث وماركس وكينز تمثل ثلاثة تيارات فكرية مهمة. فما هو مكان العلاقة بين الدولة والاقتصاد في هذه النظريات.

الرأسمالية المحضة (آدم سميث)
يجب أن ترفع الدولة يدها عن الاقتصاد، وأن يجتهد الناس لوحدهم من أجل الملكية والمال، وهذه هي القوة المحركة للاقتصاد.

مناهضة الرأسمالية (كارل ماركس)
يتم إلغاء النظام الرأسمالي، فالملكية الخاصة والمنافسة يؤديان إلى استغلال البشر.

رأسمالية الدولة الموجهة (جون مينارد كينز)
الاقتصاد قائم على الملكية والسوق، ولكن الدولة تضع قواعد ذكية وتتدخل بجرأة في الاقتصاد في حالة الأزمات. وتفعل الدولة ذلك عن طريق برامج تهتم بتمكين الناس من الشراء حتى في أوقات الأزمات. وتظل الملكية الخاصة خاصة كما هي، ولكن يتم أخذ بعض المال من الأغنياء ليوزع على الفقراء عن طريق الضرائب.

ماذا تريد الديمقراطية الاجتماعية؟
كان واضحًا من تاريخ القرنين التاسع عشر والعشرين أن الرأسمالية المحضة ومناهضة الرأسمالية لم تنجحا على أرض الواقع.

وفي القرن العشرين، فرضت الرأسمالية الموجّهة نفسها على النظامين الاقتصاديين الآخرين. وفي دول كثيرة، قاد الجمع بين الرأسمالية وتوجيه الدولةَ إلى النمو والرخاء، واستفاد منه جزء كبير من السكان.

سياسة العرض والطلب اليوم

يتحدث المرء اليوم في الاقتصاد غالبًا عن "سياسة العرض والطلب". فما المقصود بذلك؟

تُستمد سياسة العرض من أفكار آدم سميث.

وتكون الشركات هي محط الاهتمام في سياسة العرض، والهدف من هذه السياسة هو خلق ظروف مناسبة للشركات.

- قواعد والتزامات قليلة بقدر الإمكان.
- ضرائب ورسوم منخفضة بقدر الإمكان.
- ينبغي أن تكون أجور أرباب العمل ونسبتهم من المساعدات الاجتماعية قليلة بقدر الإمكان.
- مهام البنك المركزي قليلة، فما عليه إلا الحرص على الحفاظ على قيمة العملة، وهذا يعني على سبيل المثال أن يستطيع المرء دائمًا شراء الكمية نفسها من بضاعة معينة تقريبًا بمبلغ 10 يورو.

وبذلك، تستطيع الشركات جني مكاسب كبيرة ويتم خلق فرص عمل. والمتوقع من ذلك هو استفادة الاقتصاد ككل في نهاية المطاف.

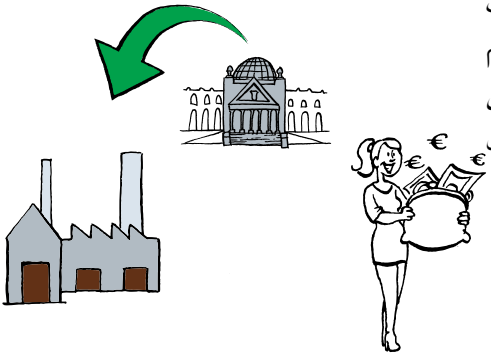

سياسة الطلب

تُستوحى سياسة الطلب من أفكار جون مينارد كينز، ويكون فيها المستهلكون محط الاهتمام. وتهدف هذه السياسة إلى توفير ظروف عمل ملائمة للمواطنين كمستهلكين.

- عندما تجني الشركات أرباحًا، ينبغي أن ترتفع الرواتب.
- عندما يشتري المستهلكون سلعًا أقل وينمو الاقتصاد ببطء، ينبغي أن تتدخل الدولة. فيمكن أن تقوم الدولة بالاستثمارات وبذلك يتم خلق فرص عمل جديدة.
- يجب أن يحرص البنك المركزي على حفاظ العملة على قيمتها، وفي الوقت نفسه على خلق فرص عمل جديدة.

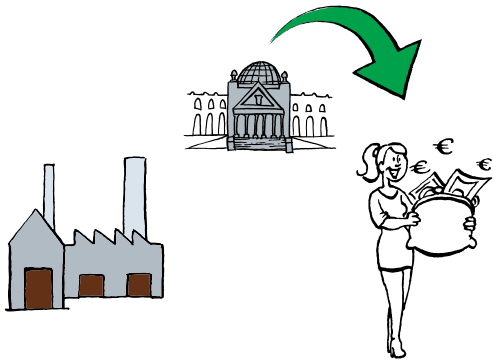

نقطة الاختلاف: الأجور
يختلف التياران في الرأي حول الأجور.

فيقول مؤيدو سياسة العرض: الأجور هي تكاليف.

ففي أثناء الأزمة، ينبغي أن تكون الأجور منخفضة بقدر الإمكان، لأن ذلك يقلل من تكاليف الإنتاج، وهذا مفيد للأرباح. ويمكن للشركات بالنتيجة أن تستثمر في المستقبل، ما يعود بالنفع على الاقتصاد ككل.

أما حجة مؤيدي سياسة العرض فهي: الأجور ضرورية من أجل الطلب.
حتى في أوقات الأزمات، ينبغي أن تكون الأجور جيدة.
فمن لديه مخاوف مالية سيدخر خوفًا، ولن تجد الشركات أحدًا يشتري منتجاتها. بعبارة أخرى: عندما يقل الطلب على المنتجات، –تفقد الشركات إيراداتها وتخسر. والأجور الجيدة من شأنها منع كل ذلك.

الفصل الثالث

الأنظمة الاقتصادية الحديثة

يتناول **الفصل الثالث** الأنظمة الاقتصادية الحديثة. في البداية، سنبحث في العلاقة بين النظام الاقتصادي والنظام السياسي. ففي أوروبا، سار تطور الرأسمالية مع تطور الديمقراطية يدًا بيد. ولكن هل الأمر كذلك في كل مكان؟

من ثم، سندرس الوضع الحالي. فما هي الأنظمة الاقتصادية العاملة في أوروبا اليوم؟ كما سنقوم بالاطلاع على أربعة مواضيع وهي:

المالية

العمل

التعليم المهني

العلاقة بين الشركات

وبعد ذلك، سوف نبيّن الخصائص النمطية لاقتصاد السوق الاجتماعي.

3.1

الرأسمالية والديمقراطية

واكب تطوّر النظام السياسي تطوّر النظام الاقتصادي في أوروبا.

الديمقراطية

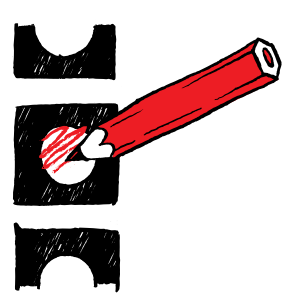

كافح الناس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من أجل المزيد من الحرية السياسية. فلم يرغب الناس في خدمة القائد الأوحد ليحكم لوحده، بل أرادوا أن يشاركوه في الحكم، فطالبوا بقضاة مستقلين وحقوق أساسية، مثل حق التعبير عن الرأي والحق في انتخابات حرة. وأصبحت الدول أكثر ديمقراطيةً بشكل تدريجي. واليوم، يعيش كل الناس في أوروبا تقريبًا في دول ديمقراطية.

الرأسمالية

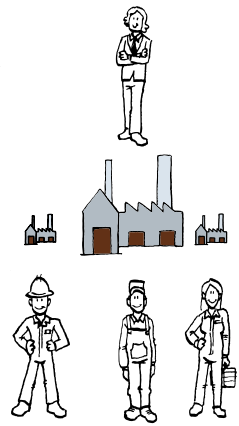

وفي الوقت نفسه، رغب المواطنون والشركات بالمزيد من الحرية في التجارة. وأراد الناس أن يكون لديهم أملاكهم الخاصة وأن يؤسسوا شركاتهم الخاصة أيضًا. ولذلك، طالبوا بالمنافسة الحرة وإمكانية اتخاذ القرار بأنفسهم حول شركاء تجارتهم. وتنازل الملوك تدريجيًا عن سلطتهم المطلقة على التجارة، وهكذا نشأت الرأسمالية الأوروبية الحديثة والتجارة الحرة معًا.

رأسمالي وليس ديمقراطي

لا تتحول كل الدول ذات الاقتصاد الرأسمالي تلقائيًا إلى دول ديمقراطية. فلنأخذ الصين على سبيل المثال: كانت الصين في القرن العشرين ديكتاتورية شيوعية، وبدأ الاقتصاد فيها منذ سبعينيات القرن الماضي في التحول نحو الرأسمالية. وفي الوقت الحالي، أصبح الاقتصاد الصيني من أقوى الاقتصادات في العالم، وما زال ينمو حتى اليوم، وهذا سبب الرخاء للعديد من الصينيين. ولكن النظام السياسي هناك ما زال سلطويًا مثلما كان من قبل.

النظام السلطوي

نظام سياسي غير ديمقراطي.
يوجد فيه حزب سياسي واحد يمكن للمرء أن يصوّت له.
لا يوجد إلا القليل، هذا إن وجد، من الحريات السياسية.

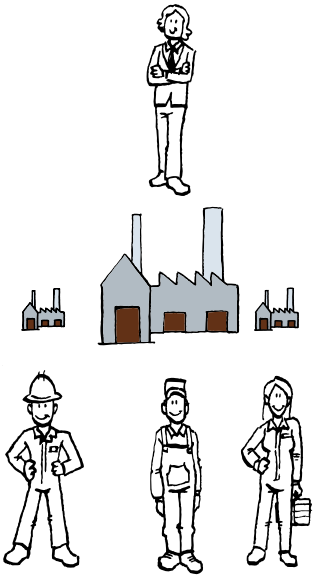

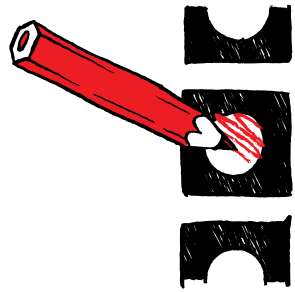

الرأسمالية

الديمقراطية

الديمقراطية الرأسمالية

هناك دول رأسمالية تنعدم فيها الديمقراطية، ولكنّ العكس ليس صحيحًا. فكل الدول الديمقراطية فيها شكل من أشكال الرأسمالية كنظام اقتصادي.

التوتر بين الرأسمالية والديمقراطية.

وهناك أيضًا توتر بين الرأسمالية والديمقراطية.

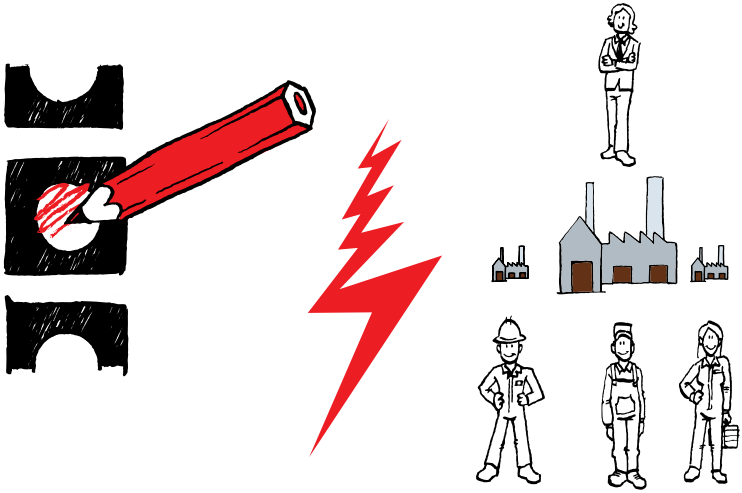

الديمقراطية تقوم على المساواة.

فيتمتع كل إنسان بالحقوق نفسها، ولكل إنسان صوت واحد وكل الأصوات تتمتع بالأهمية نفسها. وينبغي أن يحصل كل إنسان على الفرص نفسها.

الرأسمالية أو اقتصاد السوق القائم على المنافسة الحرة.

يمكن للمرء أن يجني ما يستطيع بالطريقة التي تناسبه، وهذا يؤدي إلى نتائج غير متساوية، فلا يتساوى الناس في ما يكسبون.

ولكن عندما تتدخل الدولة وتعيد التوزيع، يفقد الناس الحافز لبذل قصارى جهدهم. فقد يعتقدون أنه لا حاجة لهم لإرهاق أنفسهم لأنهم يحصلون على ما يكفيهم.

ومن الممكن أن تتفاقم مستويات عدم المساواة إن لم تحرّك الدولة ساكنًا. فعدد قليل من الناس يكسب الكثير في مقابل أنه يتقاضي الكثيرون أجوراً منخفضة جدًا رغم أنهم يعملون بجهد.

ولا تزال الأجور غير المتكافئة تؤثر على المجتمع. فالناس الذين يكسبون القليل لديهم فرص قليلة في المشاركة، ونادرًا ما يساهمون في أنشطة الجمعيات أو السياسة.

مثال: لقد عاش معظم الناس في ألمانيا الغربية حياةً كريمة منذ المعجزة الاقتصادية في الخمسينيات من القرن الماضي. فكانت أجورهم تزداد كل عام، وكان هناك شبكة ضمان اجتماعي لمن لا يمكنهم العمل. وعملت الشركات والنقابات معًا من أجل خير المجتمع، وكان التوتر بين الديمقراطية واقتصاد السوق تحت السيطرة.

إلا أن التوتر بين الديمقراطية والرأسمالية قد ازداد في السنوات الأخيرة، واتسعت الفروقات بين الفقراء والأغنياء، وتعرضت الحقوق الاجتماعية للناس للخطر، مع اهتمام الكثير من الشركات بتحقيق المزيد من الأرباح أكثر من اهتمامها بعمّالها وبالمجتمع.

3.2
الأنظمة الاقتصادية

تعرفنا في الفصل الثاني إلى كبار المفكرين ونظرياتهم الاقتصادية. وفي الواقع، ما من سياسة اقتصادية تتبع نظرية اقتصادية واحدة فقط، فيكون الاقتصاد دائمًا خليطًا من النظريات.

فالرأسمالية موجودة في جميع الدول الغربية الصناعية. وفي الكثير من الدول، تتدخل الدولة سواء بشكلٍ ضئيل أو كبير. وأوجد العلماء مصطلحين لوصف ذلك:

الرأسمالية غير المنظمة، وهو مصطلح يُستخدم لوصف اقتصادات تقل فيها القواعد، حيث يحارب كل شخص من أجل مصلحته.

الرأسمالية المنظمة، وهو مصطلح يُستخدم لوصف اقتصادات فيها قواعد عادلة ونقابات قوية ورابطات أرباب عمل قوية.

ما الفرق بين الرأسمالية المنظمة والرأسمالية غير المنظمة؟

لنلقِ نظرةً من جديد على المواضيع الأربعة الأخرى:

- النظام المالي
- العلاقة بين أرباب العمل والعمال
- كيفية تنظيم المدرسة والتدريب المهني
- العلاقة بين الشركات

الرأسمالية غير المنظمة (آدم سميث)

النظام المالي

تقوم الشركات بتمويل نفسها بنفسها عن طريق **سوق رأس المال**، ويستطيع كل واحد شراء أسهم في هذه الشركات من شأنها تحقيق الربح أو التسبب في الخسارة. ويحرص **المستثمرون** حرصًا شديدًا على تحقيق أكبر قدر من الأرباح. وبذلك، تُقدم الشركات على المزيد من المخاطر وتحتفظ بالقليل من الاحتياطيات ولا تقوم باستثمارات بعيدة المدى.

سوق رأس المال
سوق القروض والأسهم والاستثمارات

المستثمرون
الناس ـ أو الشركات ـ الذين يوفرون التمويل لمشروع ما.

أرباب العمل والعمال

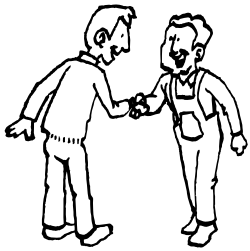

يعمل الناس لفترة قصيرة جدًا لدى رب العمل نفسه، ولا يتمتعون إلا بحماية محدودة من التسريح من العمل. كما يجب أن يفاوض كل شخص بنفسه على أجره، ويكون تأثير النقابات ضعيفًا.

التدريب المهني

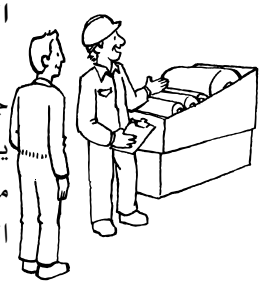

الدراسة والتدريب المهني مجالان واسعان جدًا. فعندما يتمتع المرء بمعرفة عامة واسعة، يمكنه تغيير وظيفته بسهولة. والمعرفة العامة مفيدة للتنقل في سوق العمل. إلا أنه في بعض المجالات تظل المعرفة المتخصصة قليلة جدًا.

العلاقات بين الشركات

تتميز العلاقات بين الشركات بالتنافس الشديد، ونادرًا ما تتعاون الشركات مع بعضها بعضًا، ونادرًا ما تتوحد أيضًا.

الرأسمالية غير المنظمة نظام مرن.

من الممكن أن تتأقلم الشركات بسرعة عندما يتغير المجتمع أو الاقتصاد، وهذا أمر جيد للتجديدات والمجالات الأخرى. ولكن يظل هذا النظام غير آمن وغير مستقر بالنسبة للعمال.

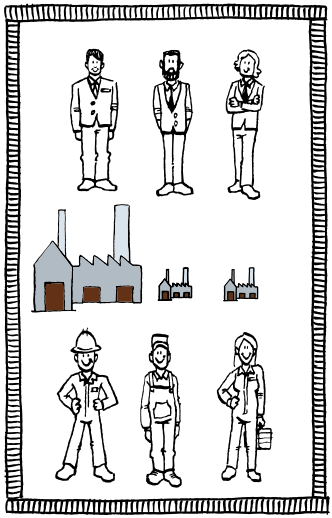

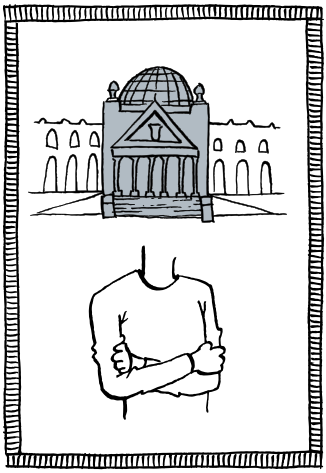

الرأسمالية المنظمة

النظام المالي

تحصل معظم الشركات على تمويلها من البنوك، ويكون لدى الشركات وفرةً في الوقت لدفع قروضها، فلا تضطر الشركات نتيجةً لذلك إلى تحمّل مخاطر كبيرة. وتحتفظ الشركات بالاحتياطي للاستثمارات بعيدة المدى، إلا أنّ هذا النظام المالي قد لا يكون سهلًا بالنسبة للشركات الجديدة، وذلك لأن البنوك تفضّل عادةً العمل مع الشركات الموجودة منذ فترة طويلة.

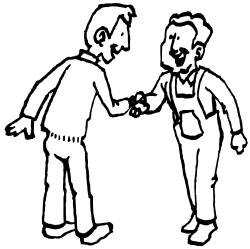

أرباب العمل والعمال

يعمل الناس لفترة طويلة لدى رب العمل نفسه، ويتمتعون بحماية جيدة من التسريح من العمل. ولا تدفع الأجور لكل عامل على حدا، بل يتم التفاوض عليها لجميع العاملين في المجال نفسه. وهذه العقود تسمّى "عقود العمل الجماعية".

عقد عمل الجماعي

هو العقد الموقّع بين جمعية أرباب العمل
أو رب العمل والنقابة
بشأن الأجور والرواتب وظروف العمل

التدريب المهني

تجمع الدراسة والتدريب المهني المعارفَ العامة والمعارف المتخصصة في آن. ويُنجز الكثير من الشباب جزءًا من تدريبهم المهني في مدرسة مهنية والجزء الآخر في شركة أو مصنع أو في المكان الذي سيعملون فيه مستقبلًا، وهذا ما يسمّى **التدريب المهني المزدوج وهذا يحدث في ألمانيا.**

التدريب المهني المزدوج:
هو تدريب يتم جزء منه في المدرسة المهنية والجزء الآخر في شركة،
وبذلك يتعلم المتدرب الجانبين النظري والعملي.

العلاقات بين الشركات

هناك تعاون وروابط بين الشركات المختلفة. وقد تتبادل الشركات في شراء لوازمها من بعضها البعض على سبيل المثال.

الرأسمالية المنظمة نظام مستقر

يتمتع العمال بالمزيد من الأمان، وتستطيع الشركات تطوير نفسها على المدى البعيد. ولكنّ النظام ليس مرنًا جدًا، وتحدث التجديدات فيه بشكلٍ تدريجي فقط. ويحتاج النظام لفترة طويلة للتأقلم مع المشاكل الجديدة.

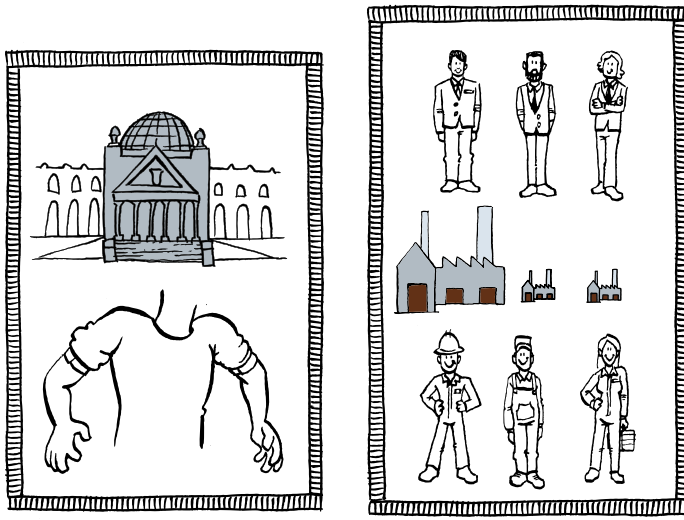

المزايا والعيوب

لكل نظام من النظامين مزاياه وعيوبه، وليس أحدهما أفضل من الآخر. ويعتمد الأمر على الأهداف المرجوّة.

فتظهر في الدول التي تعتمد **الرأسمالية غير المنظمة شركات جديدة** كثيرة كبرت بسرعة بفضل الأفكار السبّاقة لديها. ففي مجال تكنولوجيا المعلومات، نشأت شركات مثل غوغل ومايكروسوفت وفيسبوك في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال.

أما في الدول التي تعتمد الرأسمالية المنظمة، فتظهر شركات قوية في المجالات التقليدية، كصناعة السيارات على سبيل المثال، حيث ما تزال الشركات في ألمانيا والسويد تحقق المزيد من النجاح بفضل زيادة الأمان في سياراتها رويدًا رويدًا.

فلأيّ مفكّر يعود كلّ من المصطلحات المذكورة في الفصلين الثاني والثالث؟ هيا بنا نلقِ نظرةً عمليةً على المصطلحات التي نستخدمها في هذا الكتاب.

مناهضة الرأسمالية

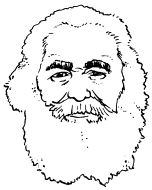

كارل ماركس

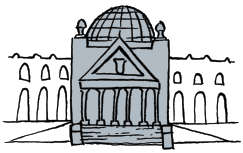

الدولة تحدد السوق

الثورة

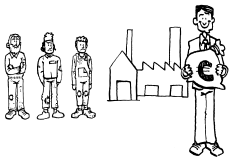

الرأسمالية المنظمة

جون كينز

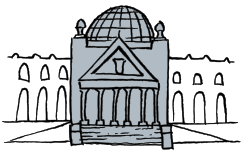

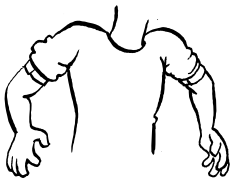

الدولة تتدخل

الرأسمالية غير المنظمة

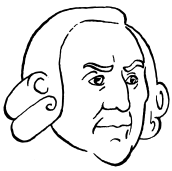

آدم سميث

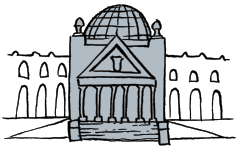

الدولة ترفع يدها

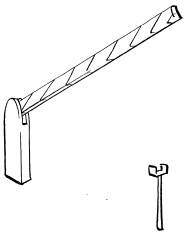

ماذا تريد الديمقراطية الاجتماعية؟

يتم تحقيق القيم الأساسية للديمقراطية الاجتماعية في الدول التي تتبع الرأسمالية المنظمة على الأرجح، لأن الرأسمالية المنظمة تمنح العمّال أمانًا أكبر.

اقتصاد السوق الاجتماعي

ألمانيا

في اقتصاد السوق الاجتماعي:

- يمكن أن تتنافس الشركات بحرية بين بعضها البعض.
- يتم التفاوض على الأجور بين العمال وأرباب العمل، ويتم تحديد حد أدنى للأجور.
- من حق كل إنسان أن يكون له أملاك.

إلا أن اقتصاد السوق الاجتماعي يعني أيضًا:
الحماية من الأزمات الكبيرة في الحياة، مثل التأمين الصحي وتأمين البطالة وراتب التقاعد عندما يبلغ الإنسان سن التقاعد.

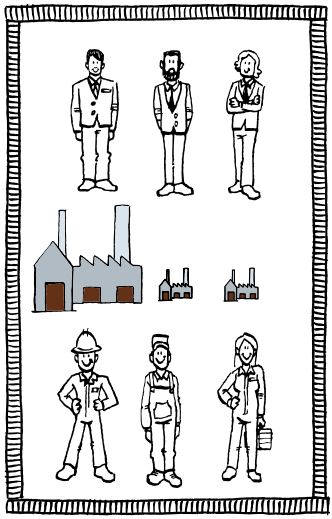

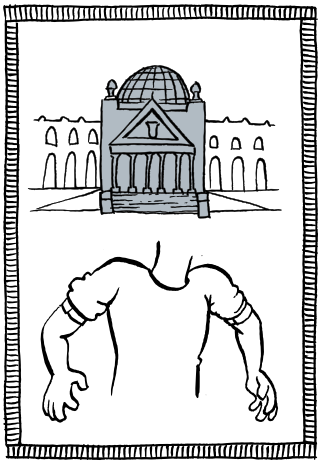

يتم توزيع ثروة المجتمع بنوع من التساوي عن طريق الضرائب، حيث يدفع أصحاب الدخل المرتفع ضرائب أكثر. وهذا يسمّى "الضريبة التصاعدية".

وبذلك، يتم تمويل التعليم للجميع، فالتعليم مهم جدًا من أجل تحقيق فرص متساوية.

وهكذا، على سبيل المثال، تجمع السياسة الاقتصادية الألمانية عنصرين مهمين وهما: اقتصاد السوق والأمان الاجتماعي.

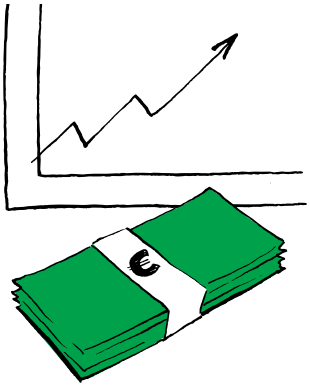

دولة الرفاه الاجتماعية:
السياسة الاجتماعية العامة للدولة. ويشمل ذلك روضة الأطفال والمدارس والتأمين الصحي والتقاعد.

إن اقتصاد السوق الاجتماعي ناجح جدًا. ففي ألمانيا، تشكل الطبقة الوسطى الأغلبية، مع عدد قليل نسبيًا من الأغنياء جدًا أو الفقراء جدًا. ويعدّ اقتصاد السوق الاجتماعي مثالًا للكثير من الدول، وتعدّ ألمانيا منذ عقود من أغنى دول العالم.

ولكنّ عدم المساواة ازدادت في ألمانيا في السنوات الأخيرة، لذا يقول الكثير من الناس إنه يجب علينا بذل جهود أكبر في اقتصاد السوق الاجتماعي من أجل الحفاظ على الجانب الاجتماعي!

الفصل الرابع

ما المهم بالنسبة إلى الديمقراطية الاجتماعية؟

يتمحور الفصل الرابع حول السؤال: ما هو المهم بالنسبة إلى الديمقراطية الاجتماعية؟ تدور الإجابة حول القيم الأساسية للديمقراطية الاجتماعية، وهي الحرية والعدالة والتضامن.

4.1

القيم الأساسية

الحرية والعدالة والتضامن هي القيم الأساسية للديمقراطية الاجتماعية. في الكتاب الأول من سلسلة "المختصر الواضح: مدخل إلى الديمقراطية الاجتماعية"، يمكنكم الاطلاع بالتفصيل على القيم الأساسية، ولذلك نقدم هنا وصفًا مختصرًا فحسب.

هل ترغب في معرفة المزيد؟

ستجد في الكتاب الأول من سلسلتنا "المختصر الواضح: مدخل إلى الديمقراطية الاجتماعية" الكثير من المعلومات حول القيم الأساسية والحقوق الأساسية في الديمقراطية الاجتماعية.

الحرية

الحرية تعني أن يتمكن الناس من العيش بدون شدة وخوف واضطهاد. وتتشارك الدولة مع المجتمع في ضمان هذه الحرية. فالحرية الحقيقية تعني أن يكون لدى الناس ما يكفيهم من المال والفرص ليتمتعوا بحياتهم الحرة. فعلى سبيل المثال، يحتاج الإنسان لسقف يحميه ودخل يغنيه وتعليم يكفيه. فقط في هذه الحالة، يمكن أن يعيش الإنسان حياته بحرية ويقدر أن يحقق أحلامه.

العدالة

الناس مختلفون، ولكنهم يعامَلون المعاملة نفسها أمام القانون. وفي دولة ديمقراطية االجتماعية، يحصل الناس على الفرص نفسها، بغض النظر عن والديهم وعمرهم وجنسهم. ويتمتعون بالحقوق نفسها في المساعدات والمشاركة في المجتمع. المشاركة تعني أن تقدر وأن يُسمح لك بالمشاركة.

التضامن

التضامن يعني وقوف الناس بجانب بعضهم البعض. فهم مستعدون لمساعدة بعضهم من أجل تحسين المجتمع معًا. ويعني التضامن أيضًا مساعدة الأقوياء للضعفاء. وقال الديمقراطي الاجتماعي يوهانس راو أن التضامن هو الإسمنت الذي يحافظ على تماسك المجتمع.

ما أهمية القيم الأساسية للسياسة الاقتصادية في الديمقراطية الاجتماعية؟

ينبغي أن تهتدي بثلاث نقاط وهي:

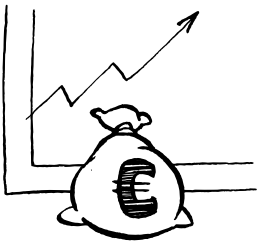

النمو

ينبغي أن ينمو الاقتصاد، وبفضل هذا النمو يزداد الرخاء. ويمنح ذلك فسحةً على سبيل المثال لإجراء تحسينات في دولة الرفاه الاجتماعية.

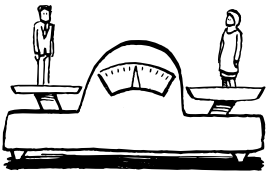

المساواة الاجتماعية

تظهر في المجتمع غير المتساوي فروقاتٌ كبيرة بين الفقراء والأغنياء، ولا يمكن لمجتمع كهذا أن يستمر. ولهذا السبب، تكتسي المساواة الاجتماعية أهميةً كبرى.

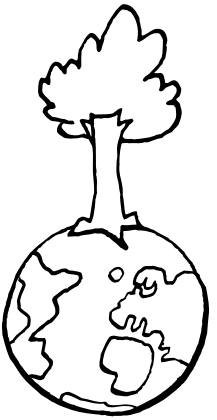

الاستدامة

عندما يزيد عدد الأشجار التي تسقط على عدد الأشجار التي تنمو، تنقرض أشجار الغابة في مرحلةٍ من المراحل. وعندما تتخلص المصانع من السموم في المياه أو تبعث الغازات السامة في الهواء، يصاب الكثير من الناس بالأمراض.

لذلك، تعدّ الاستدامة مهمة، وهذا يعني أن الاقتصاد يجب أن يعمل بطريقة لا تحقق الرخاء لفترة قصيرة فقط، بل على المدى الطويل أيضًا.

ويجد الديمقراطيون الاجتماعيون أن المبادئ الثلاثة، أي النمو والمساواة الاجتماعية والاستدامة، تتمتع بالأهمية نفسها. وبذلك، يختلفون عن غيرهم من التيارات الفكرية السياسية الأخرى. فعند المحافظين والليبراليين والخضر واليساريين، يحظى مبدأ واحد بالأهمية القصوى. ولكنّ الديمقراطيين الاجتماعيين يقولون إنّ منح المبادئ الثلاثة أماكن متساوية في السياسة الاقتصادية يضمن النمو النوعي.

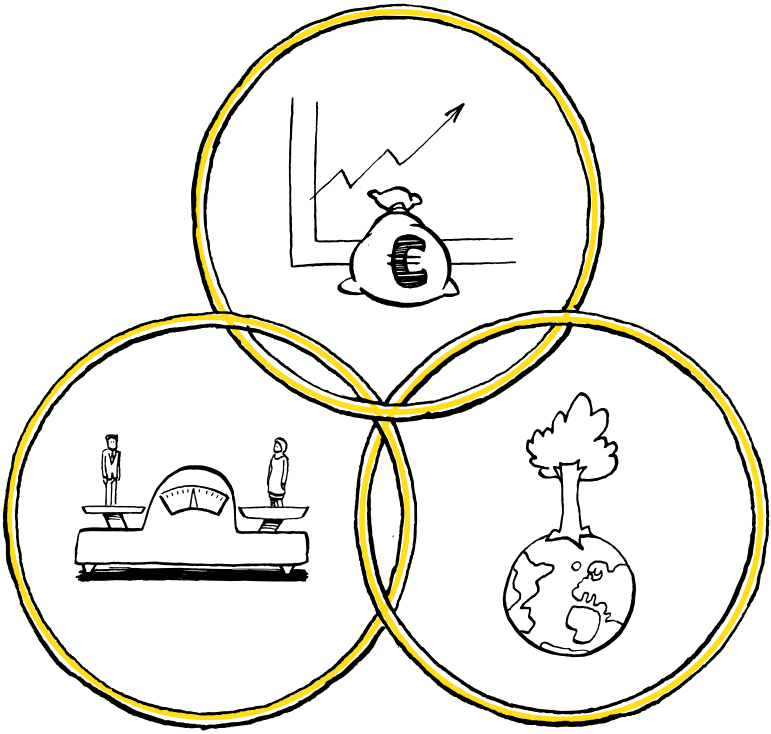

النمو النوعي
نمو اجتماعي مستدام
فهو نمو يفيد المجتمع بأكمله
ويحافظ على أرضنا.

النمو

النمو ضروري لرخاء أي مجتمع.
وليس من الضروري أن يكون النمو كبيرًا، بل الزيادة القليلة في معدل النمو سنويًا تشكّل مؤشرًا جيدًا.

فالناس يحتاجون إلى المال الكافي للعيش والسكن. وهذا يسمّى تأمين الحاجات الأساسية.

وتحتاج الدولة للمال الكافي لتتمكن من بناء المدارس والشوارع للجميع، ولتمويل المساعدات الاجتماعية أيضًا.

فالنمو الاقتصادي هدف مهم أيضًا.

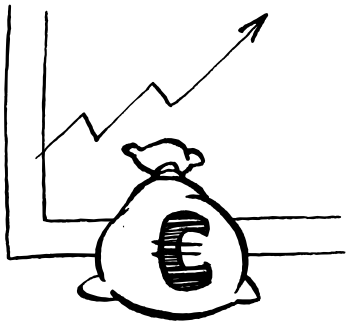

النمو الاقتصادي
كيف نعرف أن الاقتصاد ينمو؟
عندما يتم بيع سلع أكثر وتكون هناك حاجة في قطاع الخدمات أكثر من السنة السابقة.

4.3
المساواة الاجتماعية

لا يمكن لمجتمع لا مساواة اجتماعية فيه أن يصمد طويلًا. لذلك، يجب أن توزّع الدولة الرخاء بشكل عادل. وهذا الإجراء ليس اجتماعيا فحسب، بل هو مفيد للاقتصاد أيضًا.

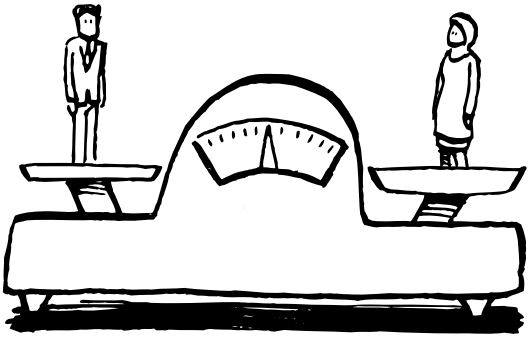

فشركة "هنري فورد" الأمريكية على سبيل المثال دفعت لعمّالها أجورًا عالية دائمة. وقال فورد: "السيارات لا تشتري سيارات". وكان يقصد بذلك أن الأشخاص الذين لديهم دخل كافٍ وحدهم قادرون على شراء المنتجات التي يرغب الاقتصاد في بيعها.

فالمساواة الاجتماعية مهمة جدًا للتنمية الاقتصادية. ولهذا السبب، يثق الأشخاص الذين يتمتعون بأمن اجتماعي بأنفسهم ويتحملون المخاطر بإنشاء مشاريع جديدة أكثر من غيرهم.

المساواة الاجتماعية مهمة، وقد تنص دساتير معظم البلدان على ذلك. وينص القانون أيضًا على أن هناك التزامات تترتب على الملكية. فلا يجوز استخدام الملكية الخاصة لإلحاق الضرر بالمجتمع.

مثال: مالك العقار

لا يجوز لمالك المباني السكنية تركها فارغة. فيجب عليه تأجيرها مقابل بدائل إيجار مناسبة ويجب عليه إصلاحها ويجوز له بيعها من جديد بأسعار عادلة. وهذا يعود بالخير على الجميع.

والحد الأدنى للأجور أيضًا مهم جدًا لتحقيق المساواة الاجتماعية. فينبغي أن يتمكن من يعمل طوال اليوم من العيش ممّا يكسبه. وتم تحديد الحد الأدنى للأجور بحسب القانون، وهذا يحمي العمال والموظفين من الاستغلال. وقد كان للعديد من الدول الأوروبية تجارب جيدة مع الحد الأدنى للأجور.

الحد الأدنى للأجور

هذا هو الأجر الأدنى الذي يجب أن يتقاضاه عليه العامل أو الموظف مقابل عمله بالساعة.

4.4

الاستدامة

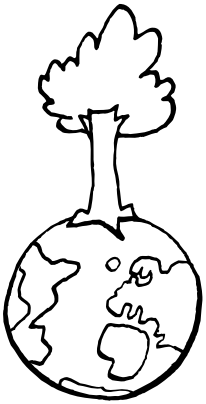

الاستدامة هي المبدأ الثالث للسياسة الاقتصادية للديمقراطية الاجتماعية. ويُقصد بالاستدامة أنه لا يجوز أن نستهلك كميةً من الموارد أكثر من الكمية التي يمكن أن تنمو من تلقاء نفسها مرةً أخرى. وهذا يعني أنه لا ينبغي علينا الحفاظ على بيئتنا فحسب، بل على الاحتياط أيضًا. فللاحتياط المستقبلي ثلاثة مكونات وهي البيئة والاقتصاد والتعايش.

بيئتنا

اتّضح منذ القرن الماضي أنه لا يمكن للاقتصاد العالمي الاستمرار في النمو بسهولة إذا استهلك المزيد والمزيد من المواد الخام لأن ذلك يدمّر الطبيعة. ومن أجل الحفاظ على كوكب الأرض الذي نعيش عليه للأجيال القادمة، يجب علينا أن نغيّر طريقة تعاملنا مع البيئة.

وقد قال السياسي الديمقراطي الاجتماعي غوستاف هاينيمان:
"من أجل مستقبل أولئك الذين هم أطفالنا وأحفادنا، يجب علينا جميعًا الاستعداد للتوقف، بل للتراجع إذا لزم الأمر".

وفي الآونة الأخيرة، سنّ عدد كبيرمن الدول قوانين صارمة للحفاظ على البيئة، والهدف من ذلك أن يحدث النمو باستخدام كميات أقل من المواد الخام.

ولا يُسمح للشركات أن تترك نفاياتها تتدفق في الطبيعة، وأصبحنا نولّد طاقةً متزايدةً باستخدام الموارد الطبيعية المتجددة كالرياح والشمس.

ونزرع الأشجار ونحمي أنواع الحيوانات المهددة بالانقراض، ولكن مع ذلك نستهلك أكثر وأكثر مما يمكننا تعويضه.

اقتصادنا

وفي اقتصادنا أيضًا، علينا الحرص على مصالح الأجيال القادمة. ويقع على المجتمع واجب الاهتمام بالناس الذين يعيشون الآن، كما يتحمل مسؤولية الناس الذين سيعيشون بعد خمسين أو مئة سنة. وينبغي أيضًا أن يكون بإمكانهم الحصول على تدريب مهني جيد والتطور بحرية. ومن أجل مصلحتهم، علينا معالجة مشاكل الغد من اليوم.

تعايشنا

وتكتسي الاستدامة أهميةً كبيرة أيضًا في المجتمع. فالناس ليسوا جزءًا من المجتمع لفترة قصيرة فحسب، بل طوال حياتهم. وينبغي أن يكونوا قادرين على العيش بأمان والمشاركة في المجتمع وتقبّل الآخرين. وعليهم فعل ذلك باستمرار، وكذلك في حال حصول تغييرات. ويجب علينا من أجل هذا الهدف أن نعمل جميعًا، ونحن بحاجة إلى دولة ومجتمع يدعمان ذلك ويجعلانه ممكنا.

النمو النوعي: النمو والمساواة الاجتماعية والاستدامة

يحظى كل من النمو والمساواة الاجتماعية والاستدامة بالأهمية ذاتها بالنسبة إلى الديمقراطية الاجتماعية، ويقوّي ويكمّل كلٌّ من هذه العوامل الآخر. فتشكّل الثلاثة معًا الأساس للاقتصاد الاجتماعي وتحقق النمو النوعي.

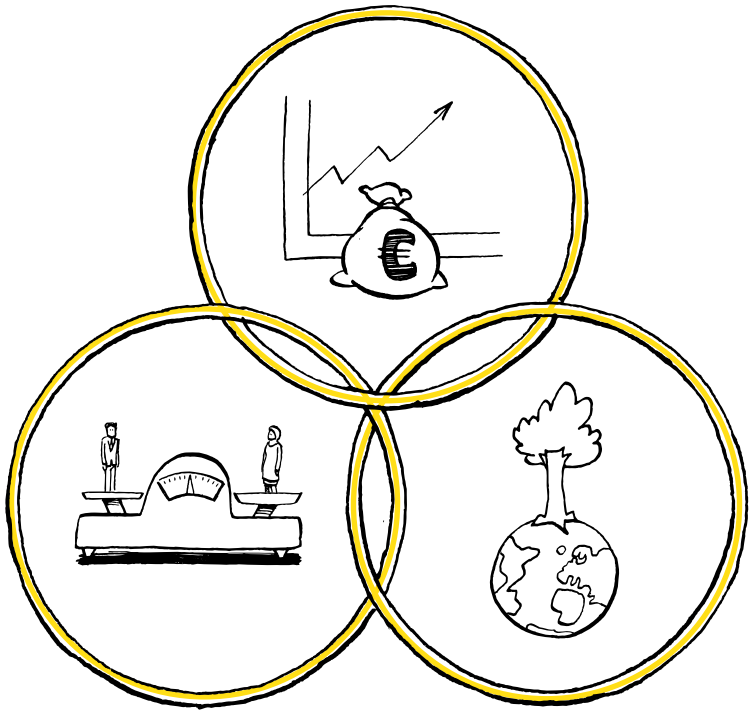

النمو الأعمى

ألا يوجد أي توتر بين المبادئ الثلاثة (النمو والمساواة الاجتماعية والاستدامة)؟

نعم، التوتر موجود.

إن لم نعطِ أي اعتبار للبيئة، قد ينمو الاقتصاد بسرعة أكبر، أقله لفترة قصيرة.

وإذا لم نقم بإعادة توزيع خيراتنا وفرصنا، قد تستأثر فئة قليلة من الأغنياء بالمكاسب الكبيرة.

ولكنّ النمو الأعمى كهذا ليس من أهداف الديمقراطية الاجتماعية، إذ لا علاقة له بالقيم الأساسية من حرية وعدالة وتضامن. ولذلك، يسأل الديمقراطيون الاجتماعيون دائمًا: أين وكيف ولأي هدف ننمو؟

وكما جاء على لسان الديمقراطي الاجتماعي فيلي براندت:
«القضية هي رؤية أن النمو...يجب أن يكون في خدمة الناس. وينبغي ألا تحكمنا الظروف، بل أن نسيطر نحن عليها. يجب علينا التروّي بشدة والعمل معًا بجد».

وعندما نفكر بدقّة، يتبين لنا أن المبادئ الثلاثة تكمّل بعضها البعض.

فالمساواة الاجتماعية مهمة لاقتصاد ديناميكي. فمن يعلم أن الدولة ستساعده في حالة الطوارئ تزداد ثقته بنفسه. ومن شأن الاستدامة المساهمة في النمو. ففي ألمانيا على سبيل المثال، يتزايد عدد الشركات الكبيرة والصغيرة المعنية بتكنولوجيا البيئة والطاقة المتجددة. فهذه الشركات تهتم بالبحث العلمي والنمو وأماكن العمل.

يأتي النمو النوعي نتيجة المبادئ الثلاثة. إنه النمو الذي يجعل مجتمعنا أكثر اجتماعية واستدامة. إنه النمو الذي لا تقتصر فيه الفائدة على الأقلية، بل يعود بالفائدة على الجميع.

النمو النوعي في البرنامج الأساسي لـ"الحزب الديمقراطي الاجتماعي" في ألمانيا كمثال

"نحن نعمل من أجل التقدم المستدام الذي يجمع الديناميكية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحسّ البيئي. فيمكننا من خلال النمو النوعي التغلب على الفقر والاستغلال وتمكين الازدهار والعمل الجيد للجميع وكذلك التصدي لخطر التغير المناخي.

وهذا ينطبق على حماية الأسس الطبيعية للحياة للأجيال القادمة وتحسين جودة الحياة. ولهذا السبب، نودّ أن نضع إمكانيات التقدم العلمي والتقني في خدمة الناس".

الاقتصاد في الدول المختلفة

يتناول **الفصل الخامس** **الاقتصاد في دول متعددة**. فما هي الأنظمة الاقتصادية المتّبعة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا واليابان والسويد؟ وماذا يمكننا أن نتعلم من ذلك؟ سنركّز من خلال هذه المقارنة مرةً أخرى على ثلاث نقاط وهي:

النظام المالي

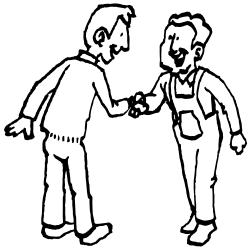

العمال وأرباب العمل

التدريب المهني

ما هي المعلومات العامة التي نعرفها؟

الولايات المتحدة الأمريكية

الولايات المتحدة الأمريكية دولة يسود فيها اقتصاد السوق غير المنظم. ويميل المواطنون إلى انتقاد تدخل الحكومة في الاقتصاد وإعادة التوزيع.

بريطانيا العظمى

نشأت الرأسمالية في **بريطانيا العظمى**، وللدولة نظام اقتصادي ليبرالي خاص واقتصاد السوق غير منظم إلى حد كبير.

ألمانيا

تشكّل **ألمانيا** نموذجًا مثاليًا لاقتصاد السوق المنظم. فبعد مرور فترة من الضعف، استعاد الاقتصاد قوّته في الوقت الحالي.

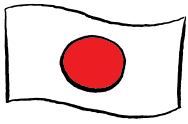
اليابان

لا تقع **اليابان** في العالم الغربي، ولكنّها مثال جيد للمقارنة. ففي اليابان اقتصاد سوق منظم، ويتمثّل الاقتصاد الياباني بالشركات التقليدية الكبيرة.

السويد

السويد مثال جيد على وجه الخصوص لاقتصاد السوق المنظم. فهنا تكون الدولة نشيطة، وخاصةً في برامج الانعاش الاقتصادي.

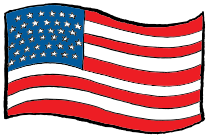

5.1 الولايات المتحدة الأمريكية

النظام المالي

تحصل الشركات الأمريكية على تمويلها بالدرجة الأولى من الأسهم عن طريق بيع حصص الشركة. ويرغب المساهمون والمستثمرون في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، ولذلك تعِدّ الكثير من الشركات خططًا قصيرة المدى تَعِد بأرباح عالية.

ويتم فرض قواعد قليلة على عمليات اندماج الشركات أو شرائها. وتخضع جميع الشركات للضغط لتحقيق أرباح سريعة، وإن لم تفعل تتعرض إدارة الشركة للفصل ويطالب المستثمرون بأموالهم أو تُعرض الشركة للبيع.

العمال وأرباب العمل

النقابات العمالية في الولايات المتحدة ضعيفة مقارنةً بغيرها. ولا يتمتع العمال بحماية من التسريح من العمل، كما تغيب عقود العمل الجماعي. ولا يزيد عدد العمال الأعضاء في النقابات العمالية عن 8% في الولايات المتحدة.

التدريب المهني

قليلة هي القواعد المفروضة على سوق العمل، فسرعان ما يحصل الناس على عمل ولكن سرعان ما يفقدونه. ففي التدريب المهني، يتعلم المتدرب معارف عامة لكي يتمكن من أن يُغير وظيفته بسهولة. ويعمل في الكثير من الشركات نسبة قليلة من العمال الماهرين.

الخلاصة

النظام الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية هو نظام اقتصاد سوق غير منظم بتاتًا، وهذا له إيجابيات وسلبيات بالنسبة للمواطنين.

المزايا:

تتأقلم الشركات بسرعة مع التغييرات في الاقتصاد.

العيوب:

الرخاء موزع بطريقة غير متساوية. ففي الشركات الكبيرة، يحصل أعضاء مجلس الإدارة على أجور تعادل أجور 350 عامل عادي. أما الشوارع والمدارس والأمور الأخرى التي تتحمل الدولة مسؤوليتها فهي في حالة مُزرية.

5.2 بريطانيا العظمى

النظام المالي

في بريطانيا العظمى، يتم تمويل الشركات، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق سوق رأس المال. ويهتم المستثمرون بالمكاسب الكبيرة، وليس بالتخطيط على المدى البعيد. فحوالي 80% من كل الشركات تعود ملكيتها لمستثمرين ماليين أو مستثمرين أفراد.

ويمكن أن تتأقلم معظم الشركات مع التغييرات في الاقتصاد، وعندما تفشل الشركات في ذلك تكون العواقب وخيمة. وتُجرى في بريطانيا عادةً عمليات شراء الشركات بشكل سلس، حيث يتم بيع الشركات وتقسيمها وتوزَّع الأرباح على المستثمرين.

العمال وأرباب العمل

إنّ النقابات في بريطانيا ضعيفة جدًا. وشهدت فترة السبعينيات الكثير من الإضرابات، ثمّ أفقدت السياسة النقابات قوّتها. فحوالى 30% من العمال هم أعضاء في النقابات في حين يعمل الباقون لدى الدولة.

ولا يتمتع العمال بحماية من التسريح من العمل، ويعملون غالبًا لفترات قصيرة في كل شركة، ويكون الرابط بينهم وبين الشركة ضعيف. وتغيب عقود العمل الجماعي للمجال الواحد. ويتم التفاوض على الأجور بشكلٍ فردي أو في كل شركة على حدا. ولذلك، حددت بريطانيا الحد الأدنى للأجور.

التدريب المهني

هناك اهتمام كبير بالمهارات العامة في التدريب المهني في بريطانيا، الأمر الذي يلاقي استحسان كل من الشركات والعمال. ويمكن أن توظّف الشركات الأشخاص ذوي المهارات العامة كما يمكنها أن تسرّحهم بسرعة. وهذا يسمّى بالإنجليزية "hire and fire"، أي وظّف وسرّح. ويمكن أن يغيّر العمال وظيفتهم بسرعة بدون الاضطرار لتعلّم الكثير من الأمور الجديدة.

الخلاصة

يمكن تصنيف الاقتصاد البريطاني على أنه اقتصاد سوق غير منظم، وهذا له إيجابيات وسلبيات بالنسبة للمواطنين.

المزايا

تتأقلم الشركات بسرعة مع التغييرات في الاقتصاد وسوق العمل مرن جدًا.

العيوب

لدى الشركات نسبة ضئيلة من اليد العاملة المتخصصة، ومستوى الإنتاجية هناك أقل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا.

الإنتاجية

يُقصد بالإنتاجية قياس ما إذا كان يتمّ إنتاج منتج ما بجهد كبير أو قليل. فعلى سبيل المثال، يستغرق إنتاج سيارة بآلات قديمة وقتًا أكثر ويكون أكثر تكلفةً، وهذا يحدّ من الإنتاجية. وعندما يكون العمال غير متدربين جيدًا، يضرّ ذلك أيضًا بالإنتاجية.

بالمناسبة، يحدث في بريطانيا تغييرات كثيرة في السياسة الاقتصادية بانتظام.
فالنظام السياسي بسيط وهو نظام الأغلبية. وعندما يفوز حزب ما في الانتخابات، يمكنه فرض سياسة جديدة بسرعة.

ألمانيا

النظام المالي

تميل الشركات في ألمانيا إلى اقتراض الأموال من البنوك بدلاً من المساهمين. ويكون لدى الشركات عادةً بنك محلي يرافقها على مدى سنوات. وتهتمّ البنوك بتخطيط تشغيلي طويل المدى. وبذلك، تستثمر الشركات الألمانية برغبة شديدة في اليد العاملة المؤهلة جيدًا وفي مشاريع طويلة المدى. وتعمل البنوك عن كثب مع هذه الشركات. أما الشركات الجديدة فغالبًا ما تواجه صعوبةً في الوصول إلى مكانة جيدة في السوق.

وثمة قوانين صارمة على دمج الشركات وشرائها.

العمال وأرباب العمل

الاقتصاد الألماني قوي نسبيًا، فحوالى 23% من العمال ينتسبون إلى نقابات عمالية. وهناك عقود عمل جماعي لجميع القطاعات، وبذلك تكون أجور العمال ثابتةً في القطاع الواحد.

وتفرض ألمانيا قوانين واضحة حول مشاركة العمال في إدارة الشركات.

التدريب المهني

يجمع التدريب المهني المزدوج في ألمانيا بين مسارَي تعليم. فكل متدرب يتعلم الجانب النظري الخاص بمهنته والمعارف العامة في مدرسة مهنية. ويقوم بممارسة ما تعلّمه نظريًا في مكان العمل في الشركات. وبفضل هذا النظام، إنّ نسبة البطالة ضئيلة بين الشباب في ألمانيا، وتجد الشركات خرّيجين جدد متدربين جيدًا.

ويعمل النظام المزدوج بشكلٍ جيد، وهو مثال يحتذي به عدد كبير من الدول. إلا أنه لا يخلو من بعض نقاط الضعف. فالنظام مرتبط بتطور الاقتصاد، ما يعني أنه عندما يكون الوضع الاقتصادي بخير، تُقبِل الشركات على توظيف المتدربين. ولكن عندما يتردّى الوضع الاقتصادي، تقل أماكن التدريب الشاغرة في الشركات. إضافةً إلى ذلك، يجب أن تتوافر فرص كثيرة للتطور المهني الإضافي بعد انتهاء التدريب المهني.

الخلاصة

يتبع النظام الاقتصادي الألماني اقتصاد السوق المنظم، وهذا يقدم مزايا كثيرة للناس. وتتمتع ألمانيا باقتصاد قوي على المستوى الدولي، ويعمل الكثير من العمال في القطاع الصناعي ويصنعون منتجات معقدة عالية الجودة مثل السيارات.

ويعمل العمال لفترة طويلة عند رب العمل نفسه، ويتميز العمال الألمان بالمعرفة المهنية العميقة والإنتاج الوفير. وأدّى ذلك إلى ارتفاع الأجور وتقليل ساعات العمل.

أما فروقات الدخل، فهي أقل من الفروقات الموجودة في الدول الأخرى. إلا أنّ عدم المساوة في ألمانيا آخذٌ في الازدياد، وهذا يضرّ بالاقتصاد أيضًا.

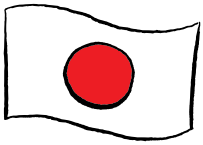

5.4 اليابان

النظام المالي

حصلت الشركات اليابانية على تمويلها بعد الحرب العالمية الثانية من البنوك عن طريق اقتصاد السوق المنظم. وفي البداية، كان للدولة تأثير كبير وشبه مباشر على البنك الحكومي. وبعد ذلك، تولّت البنوك المحلية عملية التمويل، وحصلت الشركات الكبيرة على قروض سخية على وجه الخصوص، وبإمكان الشركات التخطيط للمدى البعيد.

وتنظّم الكثير من الشركات نفسها في مجموعات مؤثرة، ويمكنها النمو والتخطيط والإنتاج معًا.

العمال وأرباب العمل

إن سوق العمل الياباني مستقر جدًا، ويعمل الكثير من الناس لدى الشركة نفسها طوال حياتهم. فتحتاج الشركات عمالاً متخصصين ومتدربين جيدًا، كما ترغب أن يرتبط العمال بها على المدى البعيد. فنظام التوظيف بعيد المدى وجيّد للرجال الذين يعملون في وظائفهم بدوام كامل، ولكن هذا النظام أقل مناسبةً للنساء، ولمن يرغب أن يعمل بدوام جزئي.

ولا يستطيع العمال الاستقلال عن أرباب العمل، حيث تطلب الشركات اليابانية من العمال أن يعملوا لساعات إضافية كثيرة، وهي غير صديقة للأسرة. ويزداد عدد المسنين في اليابان بسرعة، ولذلك يجب أن يبدي أرباب العمل المزيد من المرونة. أما الآن، فتتوافر الكثير من الوظائف بدوام جزئي.

وتبقى فروقات الدخل بين العمال في اليابان ضئيلةً. فلا يحصل كبار المدراء على رواتب أعلى بكثير من رواتب العمال العاديين. أما النقابات، فيتم ترتيبها عبر الشركات. ومن الجيد أنّ التعاون يكون وثيقًا في الشركات الكبيرة بين النقابات العمالية وأرباب العمل. أما العمال في الشركات الصغيرة فهم أقل تنظيمًا في النقابات العمالية.

التدريب المهني

يجري التدريب المهني في اليابان في المدارس والمصانع. ويدرس معظم التلاميذ تسع سنوات في المدارس، ثم يُحالون إلى الشركات، حيث يخضعون لتدريب مهني متخصص.

أما المهارات التي يكتسبها العمال اليابانيون فهي متخصصة جدًا لدرجة أنهم نادرًا ما يستطيعون تغيير وظيفتهم. وتريد الشركات والمدارس أن يحصل الشباب على تدريب أكثر مرونةً وإبداعًا. وترغب الشركات أيضًا بتوفير عروض تدريب أفضل للمتقدمين في السن.

الخلاصة

كان الاقتصاد الياباني لفترة طويلة منظمًا من قبل الدولة، ولكن عناصر الاقتصاد غير المنظم دخلته في فترة السبعينيات.

ومن المرجح أن اليابان لا تتجه للتحول نحو الاقتصاد غير المنظم بالكامل، ويمكن رؤية ذلك من خلال القرارات الشخصية في نظام التدريب المهني ومن خلال التعاون بين النقابات وأرباب العمل.

وتؤدي الدولة ومجموعات الشركات النمطية دورًا خاصًا في الاقتصاد الياباني.

السويد

النظام المالي

كيف تنظّم الشركات السويدية تمويلها؟

أوّلًا، تستطيع الشركات السويدية في المقام الأول تأمين قروض ميسّرة من البنوك المحلية. وثانيًا، تشتري الشركات السويدية من بعضها البعض عن طريق سوق الأسهم. وتركّز معظم الشركات على التخطيط بعيد المدى ولا تعتبر الأرباح السريعة مهمة.

ويتشابه النظام السويدي إلى حدٍ ما مع النظام الألماني في طريقة عمله.

العمال وأرباب العمل

تتمتع النقابات السويدية منذ ثلاثينيات القرن الماضي بمكانة قوية، ويشترك حوالى 70% من العمال السويديين في النقابات. أما مشاركة العمال في إدارة الشركات فهي منظمة بشكل جيد.

ويتم المساومة على الأجور عبر اتفاقية العمل الجماعي، وقد حددت الدولة قوانين صارمة للتفاوض الجماعي. ولدى السويد محكّمون للأجور يعملون لدى الحكومة وتكون مهمتهم الحرص على اتباع قوانين الاتحاد الأوروبي.

التدريب المهني

في السويد تدريب مدرسي مدته تسع سنوات، كما تقدّم 14 برنامجًا للتدريب المهني المتخصص. وتقدم هذه البرامج معارف متخصصة ومعارف عامة وهي برامج ناجحة جدًا.

أما فرص التطور الوظيفي عن طريق دورات التعليم لما بعد التدريب وأثناء الخدمة، فهي جيدة ويمكن للعمال السويديين التعلّم مدى الحياة.

الخلاصة

السويد قريبة جدًا من نموذج اقتصاد السوق المنظم المثالي. ففيها اقتصاد اجتماعي قوي، وتعمل الدولة عن كثب مع العمال وأرباب العمل معًا.

والنمو الاقتصادي في السويد مرتفع، وتقلّ فيها الفروقات في الأجور وكذلك نسبة البطالة. ولذلك، تحتل السويد مكانةً أفضل من الكثير من الدول على المستوى العالمي. ولهذا تشكّل السويد نموذجًا مثاليًا لتطبيق الاقتصاد الاجتماعي.

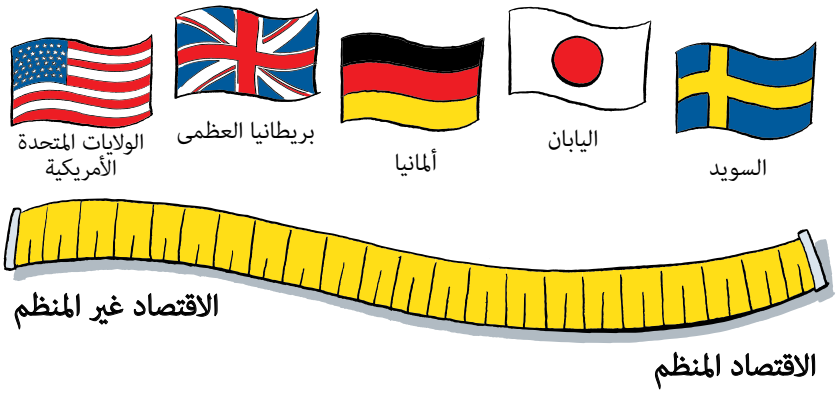

هل ترغب في معرفة المزيد؟

كتاب قراءة الديمقراطية الاجتماعية
الفصل السادس، 2009

الفصل السادس

السياسة الاقتصادية في المستقبل

في **الفصل السادس**، سوف نلقي نظرةً على **سياسة اقتصادية للمستقبل**. فعالمنا يتغير بسرعة، بل أصبحنا الآن نواجه تحديات جديدة. فما هي الإجابات التي تقدمها الديمقراطية الاجتماعية على هذه التحديات؟

6.1

فكر جديد

الاقتصاد الاجتماعي لا ينتهي أبدًا، وهو هدف للديمقراطيين الاجتماعيين في عدة دول يمكن أن يستثمر المرء في تطويره. فعندما يتغير العالم، يتغير الاقتصاد الاجتماعي أيضًا، ويجب
على المرء أن يعيد التأكد والتفكير في ما يفعله ويعدّله إذا لزم الأمر.

كيف يمكن تحقيق ذلك؟
في البداية، علينا الاطلاع على التطورات في المجتمع ومن ثم طرح السؤال التالي: ما هي الفرص المتوافرة للناس وما هي المخاطر المترتبة عن ذلك؟ تريد الديمقراطية الاجتماعية تحديد تحديات المستقبل حتى تجهّز سياستها على هذا الأساس.

العولمة

إن التحدي الأكبر للعقود القادمة هو تجهيز مجتمعنا لعواقب **العولمة**.

العولمة

يرتبط العالم كله ببعضه البعض. ففي الماضي، كانت العلاقات بين الدول تقتصر على التجارة مع الدول المجاورة. أما اليوم، فهناك روابط بين جميع أنحاء العالم في التجارة والثقافة والبيئة والاتصالات أيضًا. ويترتب عن ذلك عواقب عظيمة على اقتصادنا على المستويين الوطني والدولي.

ما هي التطورات التي تحفّز العولمة؟

هناك حوافز رئيسية لظهور الروابط العالمية في الاقتصاد والثقافة والاتصالات.

- **حواجز تجارية أقل:** أصبحت التجارة الدولية في القرن العشرين أسهل بكثير من قبل، وما زال عدد الدول التي تنشئ اتحادات تجارية يزداد؛ حيث تلغي الدول الجمارك على بضائعها بشكلٍ متبادل. وفي الاتحاد الأوروبي مثلًا، تتعاون 28 دولة على المستوى الاقتصادي.

- **النمو الاقتصادي في الدول الناشئة.** ما زال عدد الدول التي تشارك في التجارة الدولية يزداد، إضافة إلى أن الهند والبرازيل والصين وروسيا تؤدي اليوم دورًا مهمًا في التجارة العالمية.

الدول الناشئة

هي دول نامية يتطوّر اقتصادها بسرعة. وصل اقتصادها فعليًا (تقريبًا) إلى درجة من القوة توازي الدول الصناعية، وهي تقف على عتبة التحول إلى دول صناعية.

- تسهّل **التطورات التكنولوجية** مثل الإنترنت وسفن الحاويات الكبيرة عمليات التواصل والتعاون عبر العالم.

إليكم مزايا العولمة:

- يتوفر للدول الصناعية والعلميةٍ سوق عبر العالم تصرّف فيه منتجاتها. فتبيع ألمانيا سياراتها مثلاً في جميع أنحاء العالم.

- تحصل الدول ذات الأجور المنخفضة على فرص عمل أكثر، إضافةً إلى انضمامها للتجارة العالمية.

- تستفيد الدول الغنية أيضًا من أسعار المنتجات الرخيصة في الدول الفقيرة.

وإليكم مشاكل العولمة:

- لا يستفيد كل الناس من العولمة، حيث يفقد الكثير من الناس أعمالهم بسبب العولمة، مثل العاملين في مجال صناعة الأقمشة في أوروبا. فيتم تصدير أعمالهم إلى الدول ذات الأجور الرخيصة بتكاليف أقل.

- توزيع النمو غير عادل. ازداد النمو الاقتصادي منذ العولمة كثيرًا، ولكن توزيع الثراء يظل غير متساوٍ، وكذلك ترتفع فروقات الدخل بين الناس.

- لا يتم التحسين في الحقوق الاجتماعية. فما من آلية تحكم فاعلة لضمان احترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم حتى الآن، وكذلك حماية العمال، إذ لا تزال غير مضمونة على المستوى الدولي.

ما الذي يجب فعله؟

- دعم الأشخاص الذين يخسرون وظائفهم بسبب العولمة.
- السعي إلى استفادة الجميع من مكاسب العولمة من خلال ضرائب عادلة، وألا تقتصر الاستفادة على نسبة قليلة من السكان.
- إلزام الدول الفقيرة بالالتزام بأدنى معايير العمل، وخاصةً الحماية من الخطر أثناء العمل.
- التعاون مع الدول الأفقر لمساعدتها في التطور، ويشمل ذلك الدعم المالي.

التغير المناخي

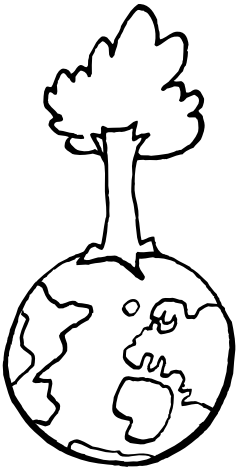

ستؤدي عواقب **التغير المناخي** إلى الإضرار بالأرض في المستقبل. ولذلك، يجب علينا تغيير سياستنا الاقتصادية الآن.

التغير المناخي

بسبب سموم الغازات المتزايدة في الهواء، ترتفع درجة الحرارة في جميع أنحاء العالم، وهذا أمرٌ سيّئ. فالجليد في القطب الشمالي والجنوبي يذوب. وعندما يذوب الجليد، ستغمر المياه أجزاء كبيرة من العالم وسيكون هناك الكثير من الفيضانات.

ما الذي يجب فعله؟

- **تحديث الاقتصاد القائم وإعادة تشكيله.** يجب أن يكون اقتصادنا مستدامًا، وهذا يعني تقنين استخدام الفحم والبترول والغاز الأرضي، وزيادة الاعتماد على الشمس والرياح والماء وحرارة باطن الأرض والكتلة الحيوية، كما يتعين علينا تخفيف استهلاك الطاقة.

- **تطوير تقنيات تحافظ على البيئة وبناء أماكن عمل جديدة.** فالتكنولوجيا الصديقة للبيئة هي سوق المستقبل، حيث تقدّم كل الأساليب والمنتجات، التي من خلالها يمكننا توفير المواد الخام، حلولاً للمستقبل. وتنشأ أماكن عمل جديدة من خلال الشركات المتخصصة في هذا المجال.

التكنلوجيا الصديقة للبيئة

- السيارات الكهربائية القادرة على عبور مسافات أطول.
- تخزين الطاقة الكهربائية الشمسية.
- بناء خطوط كهرباء لنقل كهرباء الرياح.
- شركات جديدة في قطاع البيئة.

- **التسوق المستدام:** نحن كمستهلكين نمارس تأثيرًا كبيرًا، إذ يساهم ما نشتري وما لا نشتري في تقرير ما يتم تصنيعه وما لا يتم تصنيعه.

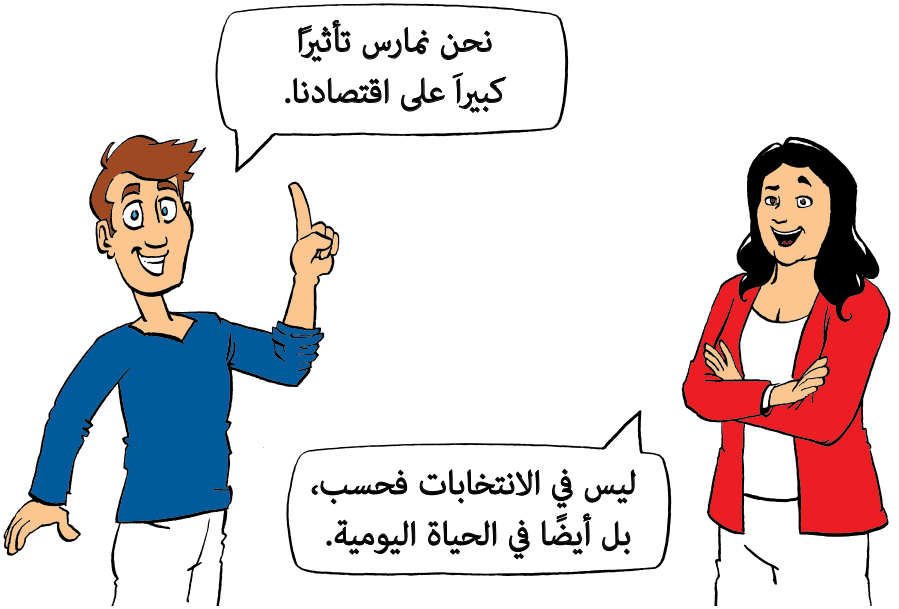

6.4 أسواق المال

في عام 2008، وقعت أزمة كبيرة في **سوق المال**.

سوق المال
هو قسم من الاقتصاد يتم فيه بيع المنتجات المالية كالتأمينات والأسهم والقروض. في سوق المال، لا يتم التفاوض على أغراض أو خدمات، بل على أعمال متعلقة بالمال.

أقدم عدد كبير من البنوك على أعمال فيها مخاطر كثيرة، وأعلن أحد البنوك الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية إفلاسه، كما تعرض عدد كبير من البنوك الأخرى للخطر.

وقامت الدول بإنقاذ البنوك، إذ أرادت تفادي حصول هلع كبير عندما لا يجد الناس نقودًا في الصرافات الآلية. واضطرت الدول إلى تحمّل الكثير من الديون من أجل إنقاذ البنوك. وما زالت هذه المشكلة الكبيرة مستمرةً حتى اليوم، إذا لا زالت اليونان تعاني من آثار الأزمة. وفي الكثير من الدول، كان وضع الاقتصاد بعد الأزمة سيئًا.

ومن المهم ألا يحصل أمرٌ مماثل من جديد.

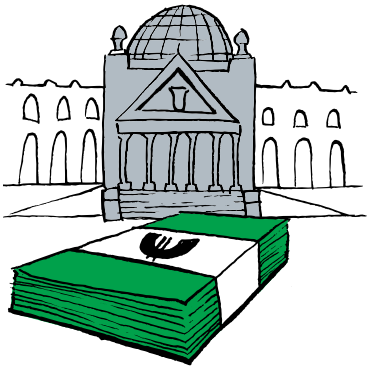

ما الذي يجب فعله؟

يرى مؤيدو الديمقراطية الاجتماعية أنه ينبغي على الدولة التدخل فعليًا لتجنّب أي أزمة مالية جديدة.

ويرى هؤلاء أن وظائف الدولة تتمثل في التالي:

- **وضع قواعد أكثر حزمًا للبنوك:** ينبغي على البنوك أن تركّز أكثر على منح الشركات قروضًا أكثر من المراهنة على سوق البورصة.

- **فرض ضرائب على المضاربات المالية:** يجب فرض ضرائب عالية على من يراهن على أسواق المال، وهذا من شأنه مساعدة الدول على دفع الديون التي تحملتها بسبب الأزمة المالية. ولكن هذه الضريبة توجّه المضاربات، إذ تصبح المراهنات الخطيرة غير جذابة.

المضاربات

هي أعمال مالية تسير مثل الرهانات. فيقوم المُضاربون بشراء أوراق مالية ويأملون أن ترتفع أسعارها في المستقبل.

- **منع التهرب من الضرائب:** يستخدم بعض الأفراد والشركات حيلًا مسموحةً وأحيانًا غير مسموحة لدفع ضرائب أقل، ولذلك يجب على الدول اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد.

6.5 رقمنة الاقتصاد

إن الرقمنة من أكبر التحديات الجديدة التي يواجهها الاقتصاد. ولا يُقصد بذلك وجود بضعة حواسيب في المكتب فحسب، ولكن رقمنة الاقتصاد تعني أيضًا:

- المزيد من الروبوتات التي ستعمل في المصانع.
- المزيد من الناس الذين سيعملون من بيوتهم أو أثناء السفر.

تقدّم رقمنة الاقتصاد عدد كبيرمن الفرص، حيث يمكن توكيل الأعمال الخطرة لروبوت بدلًا من البشر، وكذلك يستطيع من يعمل من البيت أن يوفّر وقتًا كثيرًا يمكن أن يقضيه في التنقّل إلى مكان العمل.

ولكن يظهر عدد من المشاكل المرتبطة بالرقمنة. فعلى سبيل المثال، يجب إعادة تدريب العمال الذين يعملون مع روبوتات معقّدة، ناهيك عن فقدان الكثير من الموظفين عملهم. وقد يشعر من يعمل من البيت بالوحدة لأنّه لا يقابل زملاء العمل. ولا يستطيع الكثير من الموظفين فصل العمل عن وقت الفراغ دائمًا وغالبًا ما يعانون من الضغط النفسي.

ويجب على السياسة الاقتصادية للديمقراطية الاجتماعية إيجاد حلول لهذه المشاكل، لكنّ ذلك لا يحدث بشكلٍ فوري. لذلك، من الضروري امتلاك بوصلة للاسترشاد.

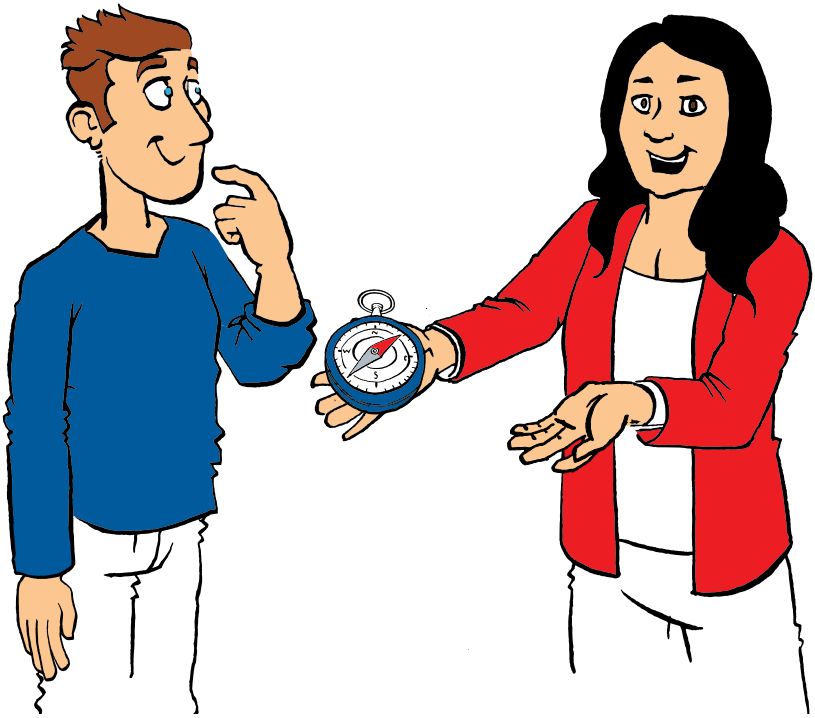

البوصلة هي رمز الديمقراطية الاجتماعية من ناحية **القيم الأساسية، وهي الحرية والعدالة والتضامن.**

وفي مجال السياسة الاقتصادية، تُضاف **المبادئ الثلاثة وهي النمو والاستدامة والمساواة الاجتماعية.**

وعندما نسأل أنفسنا عند مواجهة كل مشكلة عن كيفية احترام هذه القيم والمبادئ، نجد إجابات مفيدة.

هل تريد أن تعرف المزيد عن الديمقراطية الاجتماعية؟
لدى أكاديمية الديمقراطية الاجتماعية عدة عروض.

الديمقراطية الاجتماعية: المختصر الواضح
سلسلة واضحة وعملية وسريعة، فسلسلة الكتب الجديدة «الديمقراطية الاجتماعية: المختصر الواضح» تأخذك مباشرةً إلى صلب الموضوع.
تسعة مواضيع وتسعة كتب وتسع مقدمات. المدخل المثالي إلى فكر الديمقراطية الاجتماعية وعملها.

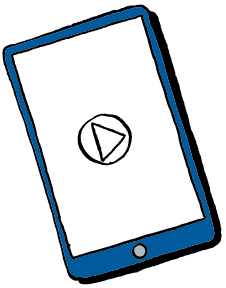

الأفلام
تقدم سلسلة الأفلام التعليمية لأكاديمية الديمقراطية الاجتماعية نظرةً أوليةً سريعةً في مختلف المواضيع. انقر هنا للمشاهدة وإيجاد الأجوبة على أسئلتك الشخصية بعد بضعة دقائق:
www.fes-soziale-demokratie.de/filme.html

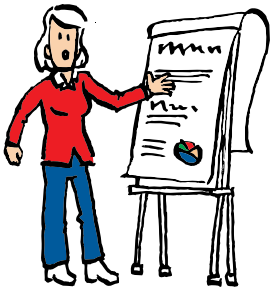

الحلقات الدراسية

تقدم أكاديمية الديمقراطية الاجتماعية حلقات دراسية في جميع المواضيع في جميع أنحاء ألمانيا. فهنا، يمكنك تبادل النقاش مع العلماء والسياسيين وغيرهم من الناشطين.

ونناقش في ثمانية مساقات معنى الديمقراطية الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين، وكيفية تأثير القيم الأساسية للديمقراطية الاجتماعية. ويمكن حجز كل حلقة دراسية على حدا.

جميع عروض أكاديمية الديمقراطية الاجتماعية متوفرة على الموبايل، حيث يمكنك تنزيل تطبيق الديمقراطية الاجتماعية هنا: *App FES Soziale Demokratie*

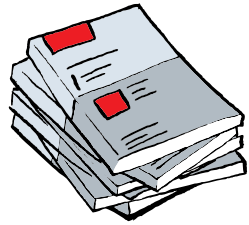

كتب الديمقراطية الاجتماعية الخطية

توفر كتب الديمقراطية الاجتماعية الخطية إمكانية تداول المواضيع بالمزيد من التفصيل، حيث تقدّم مداخل للنظرية والتطبيق.

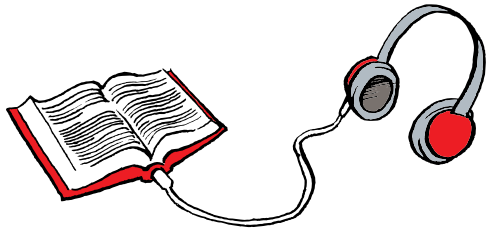

الكتب السمعية

إنّ الكتب السمعية للديمقراطية الاجتماعية مبنية على الكتب الخطية. فهذه الصيغة من الكتاب توفّر فرصة إعادة الاستماع والتفكير في المواد المقروءة في البيت وأثناء التنقل وفي أي مكان.

الاقتصاد الاجتماعي

النمو والمساواة الاجتماعية والاستدامة

ما المقصود بالاقتصاد الاجتماعي؟
ماذا تريد السياسة الاقتصادية ولماذا؟
كيف يختلف الاقتصاد الاجتماعي في ألمانيا عن غيره في الدول الأخرى؟

يجيب الجزء الثاني من سلسلة كتب «الديمقراطية الاجتماعية: المختصر الواضح» على هذه الأسئلة وغيرها.

تعد هذه السلسلة واضحة وعملية وسريعة.
في سلسة «الديمقراطية الاجتماعية: المختصر الواضح»، نشرح المواضيع السياسية المهمة بنصوص قصيرة وبلغة مفهومة.

9 789957 484873 >

KLAR & DEUTLICH
EINFACHE SPRACHE